الفصل الثانى

اقتصاديات صناعة ضرب الأرز

١ ـ مراكز صناعة ضرب الأرز

٢ ـ وصف المضارب ومكوناتها

٣ ـ صيانة المضارب

٤ ـ توسيع حجم المضارب

٥ ـ الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز

٦ ـ الأوقاف وصناعة ضرب الأرز

٧ ـ الأضرار والمخاطر الناتجة عن صناعة ضرب الأرز

obeikandi.com

ارتبط نشاط صناعة ضرب الأرز ارتباطاً وثيقاً بزراعته ومساحة الرقعة الزراعية منه اتساعاً أو انحساراً . وقد انتشرت هذه الصناعة على نطاق محدود فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، نظراً لصغر حجم المساحة المحصولية . ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد التوسع فى زراعة الأرز بشكل كبير ، فكان من الطبيعى مواجهة الكثافة الإنتاجية بالتوسع فى إنشاء عدد كبير من المضارب بشكل يتناسب تماماً مع التوسع الزراعى .

ومن ناحية أخرى استدعت الضرورة وجود صناعة قوية تُلبى الطلب الخارجى على الأرز الذى تتم عملية تصديره إلى كافة الأقاليم العثمانية وبعض البلدان الأوروبية معبأً وجاهزاً للاستهلاك البشرى .

وتجدر الإشارة إلى أن جودة صناعة ضرب الأرز المصرى بالداخل كانت من العوامل الرئيسية التى أكسبته مكانة متميزة وشهرة عالمية ، حيث جعلت الإقبال الخارجى يتزايد عليه بشكل مستمر ، مما أدى لانتشار هذه الصناعة على نطاق واسع فى المدينة والريف على السواء ، وهذا بدوره امتص نسبة من العمال لا يستهان بها للعمل بالمضارب ، وهذا يعنى أنها فائدة على مستويات متعددة . وعلى النقيض تماماً فى حالة كثافة الإنتاج وقلة عدد المضارب فإنه من الطبيعى أن ينتج عن ذلك عدم الدقة فى التصنيع ، نتيجة لتكدس العمل على المضارب ، فضلاً عن أن غالبية الإنتاج فى مثل هذه الحالة يتم تصديره فى صورته الأولية (أرز شعير أو خام) ، مما يؤدى إلى انخفاض أسعاره فى نهاية الأمر ، وهذا لم يحدث على مدار الدراسة . وقد كان للإشراف الجيد من قبل أصحاب المضارب على سير العملية الصناعية أثر كبير فى ازدهارها ، حيث بذلوا جهوداً مضنية فى سبيل الارتقاء بها لتسع الطاقة الإنتاجية المتكدسة عليها[1] . وتشير الدراسة بأن هذه الصناعة امتازت بالدقة والرقابة الشديدة ، وخير دليل على ذلك عدم ورود أى دعاوى من قبل المنتجين أو التجار تثبت رداءة صناعة ضرب الأرز . وقد أتاح التوسع فى هذه الصناعة كثير من فرص العمل للعاملين والشيالين بالمضارب ، بالإضافة لزيادة أجورهم المرتبطة فى المقام الأول بكثافة الإنتاج

(١) محكمة دمياط ، س١٩٥ ، ق٥٧ ، ص٣١ ، ٦ شعبان ١١٣٣ ؛ س٢٠٨ ، ق٥٦ ، ص٣٩ ، أواسط محرم ١١٤٢ ؛ س٢٧٩ ، ق٥٢ ، ص ٤١ ، ١٧ ربيع أول ١١٩٥ ؛ محكمة رشيد ، س١٥٤ ، ق٤٥ ، ص٣٧ ، ١١ ربيع أول ١١٦٢ .

وتكدسه على المضارب . وعلى العكس فى حالة انحسار المساحة المحصولية فإن ذلك يؤدى إلى خروج بعض أصحاب المضارب من دائرة التصنيع ، مما يعود بنتائج سلبية على العاملين بالمضارب، والمتمثلة فى ارتفاع نسبة العاطلين (للمزيد أنظر ملحق رقم ٥) ٠ ويظهر ذلك واضحاً جلياً من خلال الاستقراء المُحكم لوثائق المحاكم الشرعية .

ومن المفيد الآن عرض مراكز هذه الصناعة فى محاولة لوضع تصور عام لها .

١ ـــ مراكز صناعة ضرب الأرز : ـــ

أ ـــ دمياط : ـــ

ظلت دمياط وظهيرها الريفى تحتل مكانة مرموقة فى إنتاج الأرز، مما عاد بنتائج إيجابية على صناعة ضرب الأرز بها ، حيث جعلها هذا الإنتاج تحتل المرتبة الأولى فى المجال الصناعى كنتيجة طبيعية لكثافة إنتاجها من الأرز[١]،ولذا تعد دمياط من أهم المناطق التي شهدت نشاطاً مكثفاً في أعداد مضارب الأرز، وذلك لقربها من مناطق الزراعة ، ولموقعها كميناء تصديرمتميز وأهميتها كمصدر رئيسى لتمويل الأسواق الداخلية بما تحتاج إليه من الأرز الأبيض ، بالإضافة للأسواق الخارجية وبصفة خاصة لجميع أنحاء الدولة العثمانية . وقد رصدت وثائق محكمة دمياط المئات من مضارب الأرز، فلا تكاد توجد منطقة أوحى فى دمياط إلا وكان به (*دائرة لضرب الأرز*) [٢] مما يدل على أن دمياط شكلت أهمية خاصة فى مجال صناعة ضرب الأرز التى كانت أهم الصناعات الغذائية فى مصر

---

(١) محكمة دمياط ، س١٩٦، ق١٦٦ ، ص١٢٠ ، ١٥ ربيع آخر ١١٣٤ ؛ س٢١٩ ، ق٥٠ ، ص٣٢ ،١٥ ذى الحجة ١١٥٠ ؛ س٢٣١ ، ق٧٢٣ ، ص٥٢٨ ، غاية جماد أول ١١٥٩ ؛ س٢٥٩ ، ق١٦٦ ، ص١٠٠ ، ٦ رمضان ١١٧٨ ؛ س ٢٦٦ ، ق ١٧٣ ، ص ١١٨ ، أواخر رمضان ١١٨٤ ؛ ق١٩٢ ،ص١٣٣ ،أواخر رمضان ١١٨٤؛
Amici Bey ,f :L, Egypte Ancienne Et Moderne , Alexandrie , Penasson (بيناسون) , 1884 , P,176

(٢) ذكرت الوثائق مضارب الأرز بعدة مسميات منها دائرة لضرب الأرز أو لقشر الأرز ، وأحياناً عيدان معده لضرب الأرز ، وسيكتفى بذكر المسمى الحديث لها (مضرب)

العثمانية [١] ، وقد انتشرت هذه الصناعة فى عزبة البرج التى رصدت الوثائق العديد من مضارب الأرز بها ، حيث اعتمدت هذه المضارب فى عملها على ما تنتجه المناطق الزراعية المجاورة لها[٢]، بالإضافة للمضارب الموجودة بجوار حقل المندرة بمنية الطيب[٣]، وفى المنطقة المحيطة بسوق الحدادين والحصريين [٤] ، وبالمناطق القريبة من الزوايا مثل زواية بن دهينه ، حارة الشريفية ، خط الحطاب ، الميدان [٥] ، خط المجاير ، كوم العظام بالقرب من خط المجاير ، حارة العصافرة ، البساتين ، المناطق المجاورة للمدرسة المتبولية ، خط الرميلة بالجبانة الصغرى ، المناطق المجاورة للمدرسة الشبطانية ، منطقة خط سويقة عميرات ، خلف سوق الحسبة[٦].

وكثيراً ما تواجدت مضارب أرز ملاصقة لبعضها ، مما يدل على كثافة النشاط الصناعى فى بعض المناطق دون الأخرى،بل أن بعض المضارب كانت تجاورها مزارع الأرز،مما يعنى أن الزراعة ساعدت على نشر الصناعة وجعلتها قريبة منها ، مما يوفر الوقت والجهد للمنتجين ويشجعهم على الاستمرار فى إنتاج الأرز ، وهذا يؤكد أن زراعة الأرز وصناعة ضربة كان لكلاهما تأثيراً إيجابياً على بعضهما البعض . وعلى العكس تماماً فى حالة وجود مضارب الأرز بعيداً عن مناطق إنتاجه ،

---

(١) محكمة دمياط ، س١٩٣ ، ق٦٣ ، ص ٥٤ ، ٢ شعبان ١١٣١ ؛ س٢٣٣ ، ق٤١٢ ، ص٢٩٦ ، ق٤٤٣ ، ص٣١٥ ، ١٠ رجب ١١٦١ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٠٨ ، ق٥٦ ، ص٣٩ ، أواسط محرم ١١٤٢ .

(٣) محكمة دمياط ، س٢٧٩ ، ق٢٩٤ ، ص٢١٦ ، ١٢ ربيع آخر ١١٨٧ .

(٤) محكمة دمياط ، س١٨٢ ، ق١٣٤ ، ص١٣٢ ؛ ق٢٥٢ ، ص ٢٥٦ ، ١٥ رمضان ١١٢٥ ؛س١٨٤ ، ق٣٢٨ ، ص٣٠١ ، ٢ رجب ١١٢٦ ؛ س ١٩٦ ، ق ٤١ ، ص ٢٥ ، ٨ ذى الحجة ١١٣٤ .

(٥) محكمة دمياط ، س١٨٠ ، ق٢٠٠ ، ص١٣٢ ؛ س٢٣٩ ، ق١٩٦ ، ص١٢٢ ؛ س٢٨٥ ، ق٣١٧ ، ص٢١٦ ، ١٥ ذو القعدة ١١٩١ .

(٦) محكمة دمياط ، س١٦٢ ، ق٢٣٥ ، ص٢٣٥ ؛ س٢١٠ ، ق٢٤٥ ، ص١٩٤ ، ١٦ جماد آخر ١١٤٣ .

فإنه ربما ينتج عن ذلك الحد من العملية الإنتاجية لصعوبة النقل من مناطق الإنتاج إلى مراكز التصنيع [1] . وعلى الجانب الآخر رصدت العديد من الوثائق كثير من المضارب وسط مزارع الأرز بظهير دمياط ، وهذا فى حد ذاته حث المنتجين على الاستمرار فى زراعة الأرز ووفر عليهم جهود وتكلفة نقل الإنتاج فى حالة بعد المزارع عن المضارب [2] ، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب المضارب ضمنوا تدفق الكميات اللازمة من هذه المزارع لاستمرار نشاط مضاربهم ، بمعنى أن الفائدة عادت على الطرفين[3] .

ولم تكن الجزر النيلية سواء فى دمياط أو رشيد أقل مساهمة فى صناعة ضرب الأرز ، فقد انتشرت المضارب بهذه الجزر لضرب ما تنتجه كل جزيرة دون الاعتماد على غيرها ، حيث كان الأرز يخرج من هذه الجزر جاهزاً للاستهلاك سواء فى الداخل أو للتصدير [4].

<u>ب ــ رشيد : ــ</u>

تحتل رشيد [5] المرتبة الثانية بعد دمياط مباشرة من حيث كثافة المضارب الموجودة بها ، وتعد منطقة شمال رشيد من أكثر مناطق رشيد نشاطاً فى صناعة ضرب الأرز، وخاصة فى منطقة خط قناة

---

(١) <u>محكمة دمياط</u>، س١٦٣ ، ق٣٠٠ ، ص٢٢٢ ؛ س٢١٢ ، ق٩٤ ، ص٨٢ ، (د ت) .

(٢) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢٢٠ ، ق ٣٧٣ ، ص ٢٤٧ ، ١٠ صفر ١١٤٦ ؛ ق ٤١٣ ، ص ٢٨١ ، ٤ رمضان ١١٤٩ ؛ س٢٢٥ ، ق٧٧ ، ص٦٢ ، ١٤ محرم ١١٥٥ .

(٣) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢٢٠ ، ق٤١٣ ، ص٢٨١ ، ٤ رمضان ١١٤٩ ؛ س ٢٥٩ ، ق ١٦٦ ، ص١٠٠ ، ٦ رمضان ١١٧٨ ؛ س٢٧٠ ، ق٣٩ ، ص٣٧ ، ١٢ ربيع آخر ١١٨٧ .

(٤) <u>محكمة دمياط</u> ، س٢١٦ ، ق٢٨٣ ، ص١٩٤ ؛ س١٦٧ ، ق١٦ ، ص١٦ ؛ س٢٣٩ ، ق٤٧٢ ، ص٣٦(دت)٠

(٥) تؤكد إحدى الدراسات بأن صناعة ضرب الأرز وتبيضه تتركز فى رشيد فقط ، وهذا يتنافى تماماً مع أثبتته الوثائق من انتشار هذه الصناعة فى جميع مناطق الزراعة فى ظهير دمياط ورشيد والمنصورة وفارسكور وتوابعها ، بل أن دمياط تحتل مركزاً متقدماً عن رشيد فى هذه الصناعة أنظر : <u>عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى</u> ، ص٢٠٢ .

العجمى والمناطق المجاورة لها [1]. وتبوأت منطقة جنوب رشيد مكانة رفيعة فى مجال صناعة ضرب الأرز برشيد (أنظر ملحق ٧) ، فضلاً عن المناطق المجاورة لها قرب مقابر المسلمين وغيرها [2]، بالإضافة للعزب التابعة لرشيد ، حيث مثلت هذه المناطق أهمية كبيرة فى صناعة ضرب الأرز[3]. وقد انتشرت هذه الصناعة أيضاً فى المناطق الزراعية المجاورة لرشيد ، مثل قرية بارنباوة (بارنبال) والمناطق المجاورة لها مثل عزب الكشاركة[4] ، زايد الأصفر[5]، الريش ، منية السعيد وغيرها من القرى الأخرى التى انتشرت فيها زراعة الأرز وتمركزت بها صناعة ضربه[6].

جـ ـ المنصورة : ـ

انتشرت صناعة ضرب الأرز بمدينة المنصورة التى تلى رشيد مباشرة ، حيث اعتمدت هذه المضارب فى عملها على إنتاج ريف المنصورة المجاور لها . وأحياناً يتم ذكر المضارب بالمنصورة مقروناً بأسماء أصحابها مثل مضرب الأرز المعروف بعلى جلبى (شلبى) بالمنصورة [7] ، وأحياناً

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٢٦ ، ق ١٢٣ ، ص ٩٣ ، غرة ذو القعدة ١١٣٣ ؛ س١٣٩ ، ق٢٠٦ ، ص ١٣٠؛ س١٥٨ ، ق١٥٦ ، ص١٧٣ ، ١٠ ذو القعدة ١١٦٦ ؛ س١٩٣ ، ق٢٢٣ ، ص١٦١ ، ٢٨ ربيع أول ١١٩٩ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٣٥ ، ق٥٣ ، ص٤٢ ، ٢٧ ذو القعدة ١١٤٠ ؛ س ١٥٤ ، ق ٤٥ ، ص ٣٧ ، ١١ ربيع أول ١١٦٢ ؛ س١٦١ ، ق٢٧ ، ص٢٣ ، ١٥ جماد أول ١١٩٦ .

(٣) محكمة رشيد ، س١٢٠ ، ق٨٥ ، ص٦٠ ؛ س١٩٨ ، ق٧١١ ، ص٣١٠ ؛ س٢٠١ ، ق٤٠٧ ، ص١٣٣ ، ١٠ ذو القعدة ١١٢٩ .

(٤) محكمة رشيد ، س١٠٨ ، ق١٢٠ ، ص٨٠ ، ٢٠ ربيع ثانى ١١١٤ .

(٥) محكمة القسمة العسكرية ، س١٠٢ ، ق٨٩٤ ، ص٦٦٦ ، ١٤ شعبان ١١٢٤ .

(٦) محكمة رشيد ، س١٥٦ ، ق٣٥ ، ص٣٨ ، ٧ رجب ١١٦٤ ؛ ق٦٦ ، ص٨٤ ، ٢٢ شعبان ١١٦٤ .

(٧) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٣٥٠ ، ص١٤٢ ، ١٨ ربيع ثانى ١١٢١ ؛ س٢١ ، ق٦١ ، ص٢٠٤ ، ١٩ شوال ١١٢٩ .

أخرى تسمى باسم الأماكن الموجودة بها مثل مضارب الأرز الموجودة بحارة النصارى[١]. والمضارب الأخرى الموجودة بجديلة [٢] . هذا بالإضافة للمضارب الموجودة خارج مدينة المنصورة فى منية حضر وغيرها [٣] ، فضلاً عن المضارب الأخرى الموجودة بمنية العجيل ومنية الغرقا . بالإضافة للمضارب التى قام الملتزمون بإنشائها داخل الوسايا الخاصة بهم ، حيث اعتمدت هذه المضارب فى عملها على ما تنتجه مناطق التزامهم من أرز[٤] .

د ــ فارسكور : ــ

تعد فارسكور أحد أهم المدن الرئيسية التى انتشرت فيها صناعة ضرب الأرز نتيجة لشهرتها العالمية فى الإنتاج [٥] . وقد تركزت هذه الصناعة بشكل مكثف فى حارة الفاخور قرب دار الوسية القديمة [٦]، وبمنطقة خط سوق الطعم [٧]، بالإضافة للقرى التابعة لفارسكور ، وخاصة قرى الضفة الشرقية للنيل بداية من مدينة فارسكور وحتى قرب حدود مدينة المنصورة ، أما المنزلة وأجوارها رغم شهرتها العالمية فى الإنتاج إلا أنه لم يظهر بها أى نشاط لهذه الصناعة نتيجة لفقد المجموعة الوثائقية الخاصة بهذه المدينة ، إلا أن ذلك لا ينفى انتشارها على نطاق واسع فيها [٨] .

---

(١) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٣٥٠ ، ص١٤٢ ، ١٨ ربيع ثانى ١١٢١ ؛ س٢١ ، ق٦١ ، ص٢٠٤ ، ١٩ شوال ١١٢٩ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق٩٥ ، ص٣٦ ، غرة رمضان ١١٢٨ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س٣٧ ، ق١٦٥ ، ص١٠٥ ، ١٩ ذو الحجة ١١٧٢ .

(٤) محكمة الدقهلية ، س٣٧ ، ق٢٩٩ ، ص١٩٠-١٩١ ، ١٠ ربيع ثانى ١١٧٣ .

(5) Amici Bey , F : OP.Cit , P , 170.

(٦) محكمة دمياط ، س١٦٧ ،ق١٦ ، ص١٦؛ س٢١٦ ، ق٢٨٣ ،ص١٩٤؛ س٢٣٩، ق٤٧٢ ، ص٣٠٦ ،(د ت)٠

(٧) محكمة دمياط ، س٢١٥ ، ق٤٧ ، ص٣٠ ، (د ت) .

(٨) محكمة الدقهلية ، س٧ ، ق٣٢٦ ، ص١٢٦ ، ١٣ شوال ١٠٩١ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٥٤ ، ق٤١١ ، ص ٣٠٧ ، ١٥ ربيع أول ١١٧٥ ٠

ومن المثير للجدل أن الضفة الغربية للنيل الشرقى المتمثلة فى شربين والمناطق المجاورة لها لم تشير الوثائق من قريب أو بعيد عن وجود مضارب أرز بها ، رغم أهمية هذه المنطقة فى إنتاج الأرز ، فهى تضاهى فارسكور التى وجدت بها وبالقرى والعزب التابعة لها مضارب ، بمعنى أن أعماق ريف فارسكور وجدت به مضارب للأرز ، على الرغم من قرب فارسكور من دمياط ووقوعها على الضفة الشرقية للنيل جنوب دمياط ، بالإضافة لعدم وجود عوائق لحركة النقل بين فارسكور ودمياط ، وهذا يعنى أنه لم تكن هناك ضرورة ملحة لإنشاء مضارب بفارسكور القريبة من قلعة صناعة ضرب الأرز الرئيسية آنذاك (دمياط) (أنظر ملحق ٦ ، ٧) .

أما شربين وقراها فرغم بعدها النسبى عن دمياط ووجود مخاطر فى النقل عبر النيل ووقوعها على الضفة الغربية للنيل ، إلا أن الوثائق لم تُشر من قريب أو بعيد إلى وجود مضرب أرز واحد بها ، أو بالقرى التابعة لها ، وهذا أمر يدعو للحيرة ، ومن المؤكد أن شربين كانت توجد بها محكمة شرعية تسجل بها الأحداث ، حيث أشارت بعض وثائق محكمة دمياط بأن هناك حجج كثيرة مؤرخة ومكتتبة فى شربين ، وربما أن هذه المحكمة سجلاتها مفقودة ، إلا أن ذلك لا يعد دليلاً على القول بأن مدينة شربين والقرى المجاورة لها لم يكن بها عدد ولو قليل من مضارب الأرز ، فلا يعقل ذلك فى منطقة من أكبر مناطق زراعة الأرز بمصر وعلى درجة من القرب من دمياط وميناءها التجارى الهام آنذاك ، والذى يرجح هذا الرأى أن سجلات محكمة دمياط على مدار القرن الثامن عشر لم ترد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد لتاجر أو منتج من شربين وتوابعها (الضفة الغربية للنيل الشرقى) قام بضرب أى كمية أرز فى دمياط أو الضفة الشرقية للنيل بصفة عامة . وخلاصة القول أنه لم تخلو قرية من القرى أو عزبة منتجة للأرز أياً كانت من مضرب وربما عدة مضارب [1] .

---

(١) محكمة دمياط ،س ١٨٠ ،ق ٣٣١ ،ص ٣٣٣ ؛س ١٨٧ ،ق ٤٤٥ ،ص ٣٤٦ ، ١٨ ربيع أول ١١٣٠ ؛س ٢٠٨ ،ق ٥٦ ، ص ٣٩ ،أواسط محرم ١١٤٢ ؛س ٢٥٩ ، ق ١٦٦ ،ص ١٠٠ ، ٦ رمضان ١١٧٨ ؛س ٢٦٦ ، ق ١٧٣ ، ص ١١٨ ، ١٢ رمضان ١١٨٤ ؛ محكمة رشيد ، س ١٥٦ ، ق ٦٦ ، ص ٢٢ ، ٢٤ شعبان ١١٦٤ .

٢ ــ وصف المضارب ومكوناتها : ــ

تعددت أسماء مضارب الأرز حسب المناطق المنشأة بها ، فمثلاً فى دمياط أطلق عليها دوائر معدة لضرب الأرز ، وأحياناً أخرى لقشر الأرز(١)، أما فى المنصورة ورشيد فقد أطلقت عليها بعض الوثائق دوائر ، وغالبية الوثائق أطلقت عليها عود أو عيدان لضرب الأرز وذلك حسب حجمها (٢)، إذاً اختلفت مسميات المضارب من مكان لآخر مع كونها واحد ، كما أن الغرض الذى تؤديه واحد (٣). وقد وصفت كثير من الوثائق مضارب الأرز وصفاً دقيقاً من حيث بنائها وجميع ما فيه من قاعات وآلات وساحات وغيرها من القوى المحركة وحدود البناء بكل دقة .

أ ــ البناء : ــ

يتكون المضرب من مجموعة قاعات رئيسية منها قاعة ضخمة مخصصة للآلات ، وقاعة ثانية مخصصة لتخزين الأرز المراد صناعته ، وفى بعض الأحيان قاعتين أو ثلاث لتخزين الأرز، هذا فى حالة المضارب الكبيرة . وقد تستوعب بعض القاعات المعدة لتخزين الأرز ما يزيد عن ٥٣ ضريبة أرز شعير ، مما يدل على كبر حجم قاعات كثير من المضارب وكثافة نشاطها الإنتاجى ، وغالباً ما تتواجد قاعة أخرى لتخزين الملح الذى يساعد فى عملية ضرب الأرز ويجعله أكثر بياضاً .

وبطبيعة الحال يُقام حول غالبية المضارب أسوار ، وبداخل هذه الأسوار ساحات كبيرة يتم استخدامها فى تعريض الأرز لأشعة الشمس مدة معينة قبل إجراء عملية ضربه ، وذلك لضمان

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٣ ، ق١٦٥ ، ص٢٠٧ ، ١٢ رمضان ١١١١ .

(٢) تطلق وثائق المحاكم فى المنصورة ورشيد على المضارب الصغيرة الحجم عود معد لضرب الأرز ، بينما تطلق على المضارب الكبيرة الحجم فى بعض الأحيان عيدان معدة لضرب الأرز ،

(٣) محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق٣٩٠ ، ص١٣٨ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٩ ؛ محكمة رشيد ، س١٠٨ ، ق١٠٢ ، ص٨٠ ، ٢٠ ربيع ثانى ١١١٤ ؛ س ١٤٦ ، ق ١٣٤ ، ص ١٥١ ، ١٥ جماد آخر ١١٥٣ ؛ س ١٥٦ ، ق ٣٥ ، ص ٣٨ ، ٧ رجب ١١٦٤ ،

خلو الأرز من الرطوبة ونزع الشوائب التى قد تكون به ، فى محاولة لضمان عملية ضربه فى وقت قصير[1]. ومن ناحية أخرى فإن هذه الساحات غالباً ما يتم استغلالها مستقبلاً لتوسيع حجم المضارب فى حالة ضغوط العمل بها ، ومن هذا المنطلق تمثل حرص كثير من أصحاب المضارب عند إقامة مضاربهم على امتلاك ساحة كبيرة وفضلوا أن تكون هذه المضارب فى الخلاء . وهذه السياسة المستقبلية من جانب أصحاب المضارب عادت عليهم بالفائدة ، وعلى المنتجين والتجار أيضاً الذين يريدون ضرب الأرز . وعلى النقيض من ذلك فى حالة المضارب الصغيرة التى لا توجد بها ساحات والمحيطة بالمناطق السكنية التى لا تسمح بتوسعها ، فإن أصحاب المضارب يضطروا لاستخدام سطح مضاربهم فى تعريض الأرز لأشعة الشمس ، وهذا فى حد ذاته يمثل أعباء على مريدى ضرب الأرز ، الذين يبذلون جهوداً كبيرة لنقلهم الأرز لأعلى المضارب ، وهذا فى حد ذاته يجعلهم يحجمون عن التعامل مع مثل هذه المضارب،ويفضلون التعامل مع المضارب ذات الساحات التى لا تحتاج لجهود كبيرة . بالإضافة لأن كثرة تكدس الأرز فوق سطح المضرب يؤدى إلى سقوطه ، مما يعرض كل ما هو أسفل السطح للمخاطر ، وغالباً ما تحدث خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات . وبالإضافة لما سبق وجدت مساكن للعمال العاملين بالمضارب واستراحات لهم ولمريدى ضرب الأرز من المنتجين والتجار ، وخزانات لمياه الشرب، بالإضافة للحظائر الخاصة بالقوى المحركة للآلات ،وأحواض لسقى هذه القوى[2].وبالنسبة لموقع البناء فيمكن الملاحظة من خلال الوثائق أن غالبية المضارب تحيط بها

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٣ ، ق٣٠٠ ، ص٢٢٢ ؛ س١٧٦ ، ق١٢٣ ، ص١٢٩ ، ٧ رمضان ١١٢٠ ؛ س١٧٩ ، ق٨ ، ص٨ ؛ س١٨٧ ، ق٤٥١ ، ص٣٥٢ ؛ س٢٠٦ ، ق٦٨ ، ص٦٣ ، ٥ شوال ١١٤١ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٢٠ ، ق ٨٥ ، ص ٦٠ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ محكمة دمياط ، س١٨٧ ، ق٣٧٠ ، ص٢٨٨ ، ١٤ محرم ١١٣٠ .

شوارع لتسهيل المرور إليها ، بل أن بعض مضارب الأرز كانت تحيط بها شوارع من جميع الجهات، وهذا يميزها عن غيرها فى سهولة وصول الأرز إليها مما يزيد من نشاطها ، وعلى العكس تماماً فى حالة وقوع المضارب فى مناطق محدودة المساحة وخاصة بين المنشآت السكنية ، فإن ذلك ينتج عنه آثار سلبية على نشاطها الصناعى ، بل وعلى أسعارها فى حالة بيعها [(١)] .

ب ــ الآلات وعملية الضرب : ــ

بعد أن تعرض حبوب الأرز للشمس لمدة ١٠ – ١٥ يوماً يتم وضعها فى ماكينة عبارة عن مدقات أسطوانية الشكل مصنوعة من الحديد الأجوف يبلغ علوها ٣ سنتيمترات ويبلغ قطرها سنتيمتراً واحداً ، وتثبت كل واحدة من هذه المدقات بشكل عمودى على هيئة مطرقة ذات مقبض يتحرك فى خط رأسى فوق محور حديدى يوضع على مسافة متر من المدق ، حيث يكون مدعوم بقوة فوق مرتكزات مبنية ، وتنتج الحركة القلابة التى تقوم بها المدقات شأنها فى ذلك شأن مطارق الحداد نتيجة الضغط الذى تمارسه فوق طرف مطرقتها ، وعند الجانب الآخر من المحور أربع حدبات تخترق بشكل عمودى شجرة أفقية تستخدم كمحور أو مدار لعجلة مسننة تتشابك عمودياً بعجلة مسننة أخرى أكبر حجماً ، ويحمل محور هذه العجلة الكبيرة رافعة يعلق بها ثوراً واحداً أو عدة ثيران حسبما ينبغى للماكينة أن تحرك مدقين أو كان عليها أن تحرك أربعة مدقات ، وتوجد أسفل هذه المدقات ثقوب أسطوانية صممت فى الأرض على شكل هاونات يحتوى كل واحد منها على $\frac{١}{١٠}$ ضريبة أرز ، ويبعد كل هاون عن الآخر بحوالى متر، بحيث يستخدم الجدار الوسيط الذي يتكئ عليه

---

(١) محكمة دمياط ، س١٧٦ ، ق١٢٣ ، ص١٢٩ ، ٧ رمضان ١١٢٠ ؛ محكمة الدقهلية ، س ٣٧ ، ق ١٦٥ ، ص ١٠٥ ، ١٩ذى الحجة ١١٧٢؛ محكمة رشيد ،س١٧٠ ، ق١٠٥ ،ص١٣٧ ،غرة محرم ١١٧٨.

محور دوران المدقات كمسند لظهر العامل الجالس الذى يكون شغله الدائم أن يعيد بيده حبوب الأرز تحت المدقات ، حيث تتباعد هذه الحبوب عند كل دورة ، وتمر الحبوب فى البداية بهذه العملية لمدة ساعتين لنزع جزء من القشور عنها . وعندما تُصبح عملية الدوران والطرق على نفس الكمية من الحبوب أمراً لا جدوى منه ــ بسبب هذا الجزء من القشر الذى تم فصله بالفعل عن الحبوب ــ فإن الأرزيسحب لتنظيفه ، حيث أن القشورتكون عائقاً أمام عملية الضرب ، ثم يعاد وضعه تحت المدقات مرة ثانية لمدة ساعتين ثم ينظف من جديد ليتم نفس العمل لمرة ثالثة ، وينتهى الأمر بضرب الأرز وذلك بوضعه للمرة الرابعة والأخيرة أسفل المدقات مع كمية محددة من الملح ، ويلزم على الأقل ثلاثون ساعة لإتمام تنظيف ضريبة الأرز الشعير بشكل تام (١) .

أما عن سعر ضرب ضريبة الأرز فقد اختلفت من فترة لأخرى ، ففى عام (١١٥٣هـ-١٧٤٠م) بلغت ١,٥ ريال بطاقة ، أى ما يعادل ١١٤ نصف فضة فى ذلك العام . وفى عام (١١٧١هـ-١٧٥٧م) بلغت ١,٦ ريال بطاقة ، أى ما يعادل ١٣٦ نصف فى ذلك العام : ويرجع هذا الارتفاع الأخير إلى الانهيار التدريجى فى أسعار النصف ، وليس فى قلة عدد المضارب ، وهذا يعنى أن المتوسط العام لضرب ضريبة الأرز بدمياط يساوى ١,٥٥ ريال بطاقة ، أى أن المتوسط العام لسعر ضرب الضريبة بدمياط والمنصورة يساوى ١٢٥ نصف فضة كمتوسط عام (٢) . وفى رشيد بلغ سعر ضرب أردب الأرز الشعير ٣٠ نصف عام (١١٣٩هـ-١٧٢٦م) ، بمعنى أن المتوسط العام لضرب الأردب على مدار الدراسة فى جميع المناطق على السواء يساوى ٤٦ نصف فضة تقريباً . وهذا السعر فى حقيقة الأمر مناسب على كافة المستويات ونتج عنه زيادة العملية الإنتاجية

---

(١) محكمة دمياط ، س١٨٠ ، ق٤٠ ، ص٤٣ ، ١٠ ذى الحجة ١١٢٤ ؛ جيرار : مصدر سابق ، ص٥٨ – ٥٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٥٢ ، ق٢٤٣ ، ص١٥٩ ، ٨ ربيع آخر ١١٧٢ ؛ ق٣٣٦ ، ص١٥٢ ، ١٥ جماد أول ١١٧٣ .

فى مراحلها الأولى ، حيث حث كثير من المنتجين والتجار على استثمار أموالهم فى زراعة الأرز وتجارته . وعلى النقيض من ذلك فى حالة زيادة سعر ضرب أردب الأرز فإن ذلك ينتج عنه إحجام كثير من المنتجين والتجار عن استثمار أموالهم فى زراعة وتجارة الأرز ، وهذا مرتبط (سعر ضرب الأردب) فى المقام الأول بأجور العمال وبأسعار آلات وقوى الإنتاج [1].

جـ ـ القوى المحركة لالآت المضارب : ـ

لعبت الثيران [2] كقوى محركة للمضارب دوراً رئيسياً فى العملية الإنتاجية ، ويمكن القول بأن هذه الثيران هى العمود الفقرى لصناعة ضرب الأرز آنذاك ، فهى المحرك الأساسى فى غالبية الأحوال لآلات المضارب ، وقد تمثل اهتمام أصحاب المضارب بهذه الثيران فى اقتناء أعداد كبيرة منها والعناية بها مع توفير كافة متطلباتها .

وقد بلغ متوسط عدد الثيران العاملة بالمضارب الصغيرة أربعة ثيران [3] ، والمضارب المتوسطة

---

(١) محكمة رشيد ، س١٣٤ ، ق٨٢ ، ص٧١ ، ٨ ذو القعدة ١١٣٩ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٥٤ ، ق ٢٨٥ ، ص ١٩٧ ، ١٠ ذو القعدة ١١٧٤ .

(٢) يلاحظ استخدام حيوانات أخرى كقوى محركة مثل الأبقار ، الجاموس ، الخيول والحمير ولكن على نطاق ضيق.

(٣) محكمة رشيد ، س ١٦٣ ، ق ٣٧١ ، ص ٣٧٤ ، غرة ربيع أول ١١٧٣ ؛ س١٧١ ، ق٢٣٥ ، ص٢٥٦ ، (د ت) ؛ س ١٨٠ ، ق ٨٣ ، ص ٩٢ ، غاية جماد ثانى ١١٨٤ ؛ محكمة دمياط ، س ٢١٥ ، ق٨٢ ، ص٦٤ ، ٢٠ذو القعدة ١١٤٥ ؛ س ٢٢٤ ، ق٤٩٣ ، صـ٣٠٧ ، غاية ذى الحجة ١١٥٤ ؛ س٢٣٠ ، ق ١٨٢ ، ص١٣٣ ، ١٢ جماد أول ١١٥٨ ؛ س٢٣٧ ، ق٥٦ ، ص٥٣ – ٥٤ ، غاية شوال ١١٦٤؛ س ٢٤٠ ، ق ٣٨٦ ، ص٢٨٣ ، ٩ ربيع أول ١١٦٥ ؛ س٢٤٢ ، ق١١٥ ، ص٦٣ ، ١٨ محرم ١١٧٦ .

الحجم ستة ثيران [1]،وقد يصل عددالثيران العاملة بالمضارب الكبيرة إلى٤٣ ثوراً فى بعض الأحيان، و١٦ ثوراً فى أحيان أخرى ، مع مراعاة توفير عدد آخر منها كاحتياطى لاستمرار العمل فى بعض الحالات الخاصة ومبادلتها بنظيراتها فى العمل لتوفير الراحة اللازمة لها ، وخاصة فى حالة ضغوط الإنتاج عقب الحصاد مباشرة ، وهو الأمر الذى أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج ، حيث بلغ متوسط ثمن الثور ١٥٠٠ نصف فضة ، ولا شك أن هذا الثمن يرتفع كثيراً فى حالةالأوبئةالتى تصيب الماشية فى بعض السنوات مثل سنة (١٢٠١هـ ــ ١٧٨٦م) ، مما يعود بمـردود سلبى على نشاط صناعة ضرب الأرز ، ويؤدى إلى رفع تكلفة الإنتاج لاعتماد المضارب على هذه القوى بشكل أساسى [2] .

٣ ــ صيانة المضارب : ــ

وأن العمل المتواصل لمضارب الأرز يلزمه إجراء صيانة دورية كل عـام ، وخصوصـاً قبـل موسم حصاد الأرز استعداداً لاستقبال إنتاج العام الجديد ، وخاصة أن النشاط الصناعى يتزداد بشكل كبيـر عقب موسم الحصاد . وهذه الصيانة ضرورة حتمية فرضت نفسها على المسـتثمرين ، فـى محاولة منهم لاستيعاب الطاقة الإنتاجية الكبيرة التى تحتاج لجهود مكثفة وعمل متواصل ، وكان من لوازم إجراء هذه الصيانة أخشاب، جير، جبس،رماد وغيرها من الموادالخام اللازمة لأعمال الصيانة ،ويتم تنفيذ هذه الأعمال تحت إشراف المهندس المتخصص فى أعمال البناء ، وغالباً ما يتم صرف هذه النفقات على مكونات المضارب من آلات وغيرها . فعلى سبيل المثال قدرت المصاريف التى تم

(١) محكمة دمياط ، س١٩٣ ، ق٦٣ ، ص ٥٤ ، ٢ شعبان ١١٣١ ؛ س٢٣٣ ، ق٤١٢ ، ص٢٩٦ ، ق٤٤٣ ، ص٣١٥ ، ١٠ رجب ١١٦١ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٠٩ ، ق٦١ ، ص٤٥ ، ١٤ صفر ١١٤٣ ؛ س ٢٥٤ ، ق ١٣١ ، ص٨٨ ، ١٢ صفر ١١٧٥ ؛ محكمة رشيد ، س١٤٠ ، ق١٠٦ ، ص٨٢ ، ١٠ ربيع أول ١١٤٧ .

إنفاقها على ترميم أحد المضارب ، والتى تم إنفاقها فى ثمن طوب وجير ورماد وقطعتين خشب معلق بها قطعتين حديد ، وفى أجرة بنايين وسقايين ونجاريين وغيرها من المصاريف بمبلغ قدره (١٤٤٠نصف فضة)، وهى مقسمة كالتالي : فى ثمن جير ورماد وأجرة وبنابين وسقايين وشيالين ٩٠٠ نصف ، وفى ثمن الخشب والحديد وغيره ٥٤٠ نصف [١]. وأحياناً تشمل عمليات الترميم تجديد بلاط وبياض لجدران المضرب وتروس وغيرها . وقد تصل المصاريف فى مثل هذه الحالات إلى ٣٧٩ ريال بطاقة (ما يعادل ٣٤١١٠ نصف) ، وهذا يدل على ضخامة المضرب وكثرة أعمال الصيانة به ٠ ومن الطبيعى فإن هذه الأعمال تختلف من مضرب لآخر حسب حجمه وكثافة نشاطه والعناية بأعمال الترميم[٢]. وقد تستمر أعمال الصيانة فى بعض الأحيان أكثر من ٢٧ يوماً من العمل الشاق والمتواصل[٣]. أما عن صيانة مضارب الأرز التابعة للأوقاف، فإنه نتيجة لانتشار الإيجار فى عقارات الأوقاف بحيث أصبحت العقارات تخضع لمنفعة الآخرين مدداً طويلة ، فضلاً عن رغبة الأوقاف فى الاهتمام بالحالة المعمارية لها للإيقاف دون تداعيها فى محاولة للمحافظة على ريعها القدر الأكبر من الزمان ، ومن هنا تمثل حرص معظم الواقفين فى بداية شروط حجج أوقافهم أن تتم عمارة أوقافهم من ريعها حتى ولو استنفذ ذلك جميع الريع [٤]٠ وقبل إجراء الصيانة اللازمة لأحد

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٤، ق٦٨ ، ص٦١ ، أوائل صفر ١١١٣ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٢١٦ ، ص ١٥١ ، ١٠ ذى الحجة ١١٦٥ ؛ س٢٤٢ ، ق٢٦، ص٢٠ ، ١٩ ذى الحجة ١١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٢٨٣ ، ص ٢١٨ ، ٤ رجب ١١١٣ ؛ س٢٤٦ ، ق٥٣ ، ص١٢٩ ، غرة صفر ١١٦٩ ؛ محكمة رشيد ، س ١٤٥ ، ق ١٢٤ ، ص ١٤٦ ، غرة شوال ١١٥٢ ؛ س١٨٢ ، ق٤٦ ، ص٥٨ ، ٢٠ رمضان ١١٨٧ ٠

(٣) محكمة دمياط ، س٢٣٣ ، ق٤٧ ، ص٥٧ ، ١٢ ذو القعدة ١١٦٠ .

(٤) محمد عفيفى : مرجع سابق ، ص١٥٢ .

مضارب الأرز التابعة للأوقاف يبعث ناظر الوقف (أو بعبارة أخرى المدير المالى والإدارى للوقف) أو من ينوب عنه للقاضى ليصف له موقع المضرب ومن الذى أوقفه ، ويصف بكل دقة محتوياته والأشياء التى تحتاج إلى ترميم سواء كانت حوائط أو تروس وغيرها ، وبعد ذلك يوجه القاضى من يعتمد عليه من أهل الخبرة فى ذلك ، وغالباً ما يكون شيخ طائفة المهندسين والبنايين أو ما ينوب عنهم ، وبعد تقريره بأن الوقف يحتاج إلى الترميم يتم الأنفاق على أعمال الصيانة من ريع الوقف ، وتسجل هذه المصروفات وجهة صرفها سواء فى ثمن طوب وجير وأخشاب ومسامير وأجرة بنايين إلى غير ذلك [١].

وقد تستمر أعمال الترميم مدة طويلة ، وذلك مرتبط فى المقام الأول بحالة المضرب وحجمه ، فعلى سبيل المثال استمرت أعمال الترميم فى مضرب الأرز الموقوف على الحاج بدر الدين بن دغيم ١٥ يوماً ، وأنفق عليه ١٣٣٧٨ نصف فضة ، مما يدل على ضخامة هذا المضرب [٢].

كما استمرت أعمال الصيانة لمضربين ثمانية أيام لإنشاء سقف لقاعة تخزين الأرز ، وترميم سطح المضربين وغيرها من أعمال الصيانة ، وأُنفقت على هذه الأعمال ٤٢٣٢ نصف فضة [٣] .

وفى حالات أخرى تستنفذ أجرة استئجار المضرب فى أعمال صيانته ، وفى مثل هذه الحالة يتعهد ناظر الوقف بأنه لا يستحق قبل المستأجر شيئ من أجرة المضرب مادام أنه صرف ذلك على صيانته[٤].

---

(١) محكمة رشيد ، س١٥٢ ، ق٣٤٥ ، ص٢٨٩ ، ١٦ شعبان ١١٦١ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٦٤ ، ق١٠٧ ، ص٩٠-٩١ ، (دت) ؛ محكمة رشيد ، س١٤٥ ، ق١٢٤ ، ص١٤٦ ، غرة شوال ١١٥٢ .

(٣) محكمة دمياط ، س٢٤٦ ، ق١٥٣ ، ص١٢٩ ، غرة صفر ١١٦٩ .

(٤) محكمة دمياط ، س٢٠٥ ، ق٦٧ ، ص٤٦ ، ٧ ذو القعدة ١١٤١ .

٤ ـ توسيع حجم المضارب : ـ

أدت كثرة ضغوط العمل المكثف على المضارب نتيجة للتوسع فى زراعة الأرز بشكل كبير إلى إجراءات الهدف الرئيسى منها مواجهة الكثافة الإنتاجية للأرز ٠ وقد وضعت هذه الضغوط المستثمرين فى صناعة ضرب الأرز أمام خيارين : إما التوسع فى إنشاء مضارب جديدة ، أو توسيع حجم المضارب القديمة ، وهو ما لجأ إليه البعض ، حيث عملوا على زيادة أحجام مضاربهم عن طريق إنشاء غرف جديدة وقاعات إضافية لتخزين الأرز ، بالإضافة لتوسيع حجم الساحات المعدة لنشر الأرز ، وشراء آلات أخرى ، ومضاعفة أعداد القوى المحركة لتشغيل الآلات ، بالإضافة لزيادة أعداد العمال والشياليين العاملين بالمضارب ، بمعنى أنها فائدة عادت على أصحاب المضارب والعاملين فيها ٠ ونتيجة لهذه التوسعات حرص كثير من المستثمرين فى صناعة ضرب الأرز عند إنشائهم لمضاربهم أن تكون قريبة من مزارع الأرز أو فى الخلاء ، حتى إذا إضطرتهم الظروف لتوسيعها فإنهم يجدوا أماكن خالية ، بالإضافة لحرص بعضهم على شراء قطع من الأراضى بجوار المضرب لمثل هذه الظروف الاضطرارية فى المستقبل ٠

وقد تدفع ضغوط العمل بالمضارب فى بعض الأحيان وعدم وجود أماكن خالية لعملية توسيع هذه المضارب إلى اضطرار أصحابها للتعدى على ممتلكات الآخرين ، وقد تصل إلى درجة التعدى على المنشآت العسكرية واقتطاع أجزاء منها ، فعلى سبيل المثال (*تعدى أحمد بن إبراهيم على صور قلعة دمياط الشرقية القديمة وهدم أخشاب سقف كانت بالقلعة وأنشأ بأرض القلعة مضرب معد لضرب الأرز بعضه بداخل الصور والباقى بخارج القلعة*) [(١)]٠

ومن ناحية أخرى لجأ بعض أصحاب المضارب نتيجة لكثرة ضغوط العمل على مضاربهم ومجاورة

---

(١) محكمة دمياط ، س٢١٠ ، ق٣٩ ، ص٣٢ ، ٧ صفر ١١٤٣ .

هذه المضارب للمقابر إلى التعدى على المقابر وإزالة أجزاء منها وإدخالها ضمن حدود المضرب لوضع آلات المضرب والقوى المحركة لها من ثيران وغيرها ، مما أثار سخط أصحاب هذه المقابر (أهالى الأموات) واشتكوا للقاضى الذى قام على الفور بإجبار صاحب المضرب بإزالة ما تم إنشائه على المقابر ، وذلك بإشراف القاضى إشرافاً تاماً على هذه العملية[١] .

وقد جذبت العوائد المادية الناتجة عن صناعة ضرب الأرز قطاع كبير من خارجها لاستثمار أموالهم فيها ، وتحويل بعض المؤسسات الصناعية الأخرى إلى مضارب للأرز بعد توسيع حجمها ، كأن يتم مثلاً تحويل معمل نشادر إلى مضرب أرز ، ومجموعة أخرى من المستثمرين قاموا بتحويل عصارة للقصب وصناعة السكر إلى مضربين لضرب الأرز وقاموا بتوسيع حجم المضربين وأنشأوا بهم[٢] خمسة طوابق كبيرة لتخزين الأرز وغيرها من متطلبات صناعة ضرب الأرز[٣]. وقام البعض الآخر بترميم مبانى قديمة وحولوها لمضارب أرز وأنشأوا بها قاعات إلى غير ذلك[٤]، وآخرون قاموا بتحويل معاصر الزيت لمضارب أرز ، بعد إجراء التعديلات اللازمة ، بمعنى أن هذه الصناعة الرائجة جذبت بعض المستثمرين إليها عن طريق تعديل نمطهم الاستثمارى من الصناعات والاستثمارات الأخرى ، وتوجيه هذه الاستثمارات بشكل مكثف لمجال صناعة ضرب الأرز[٥].

٥ ــ الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز : ــ

تضمن الاستثمار فى مجال صناعة ضرب الأرز أنشطة متعددة ومتنوعة شملت التملك والمشاركات والإيجار والمبايعات لمضارب الأرز ، حيث أغرت الأرباح الكبيرة التى حققتها صناعة

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٧ ، ق٤٩ ، ص٤٤ ؛ ق٥٠ ، ص٤٥ ، ١٢ ذو القعدة ١١١٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٩٨ ، ق٧١١ ، ص٣١٠ ، ١٨ رجب ١٢١٠ .

(٣) محكمة رشيد ، س١٩٦ ، ق٣٠٥ ، ص١٢٩ ، غرة ذو القعدة ١٢٠٦ .

(٤) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ٢٣٣ ، ص ٢٤٦ ، ٩ شوال ١١٢٠ ؛ محكمة رشيد ، س١٦٥ ، ق١٩٨ ، ص١٦٥ ، ٢١ صفر ١١٧٥ .

(٥) محكمة رشيد ، س١٢٠، ق٨٥، ص٦٠ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ س ١٩١ ، ص ١٨٤ ، ق ٢٩٩ ، (دت) .

ضرب الأرز البعض على استثمار أموالهم فى إنتاج سلعة يتزايد عليها الطلب داخلياً وخارجياً .

وقبل الحديث عن نظم الاستثمار توجد قضية لابد من مناقشتها ، وهى هل ملكية مضارب الأرز كانت للإدارة أم إنها تتولى الأشراف عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أم أنها كانت ملكية خاصة للأهالى (المستثمرين) ؟ . باستقرار الوثائق تبين أن ملكية هذه المضارب كانت للمستثمرين ، ولم يكن للإدارة أى مسئولية للإشراف عليها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بل أن الأرز الميرى المخصص للمطبخ السلطانى كان يتم ضربه بهذه المضارب ، بمعنى أنه ليس للإدارة أى تدخل أو سلطة عليها من أى نوع . وهذه إشارة توضح كيف أن المؤسسات الصناعية فى مصر العثمانية كان يديرها المستثمرين دون أى تدخل من قبل الإدارة .

وهذه الإدارة للمؤسسات الصناعية من أهم أسس النظام الرأسمالى فى العصور الحديثة ، والذى أدى إلى ثراء فاحش للعاملين به ، وبمعنى آخر أن المستثمرين هم الذين أداروا العملية الإنتاجية بأنفسهم ، والمقصود هنا بالعملية الإنتاجية هى تحويل المنتج (الأرز الشعير) من منتج غير صالح للاستخدام الإنسانى إلى منتج صالح لإشباع الاحتياجات الإنسانية ، أى تحويله إلى أرز أبيض ، ولم يتضح من خلال الدراسة فرض أى عوائد مادية من قبل الإدارة على المضارب ، ويبدو أن هذه العوائد تم فرضها على هيئة حصص موزعة على المضارب من الأرز الميرى المخصص للمطبخ السلطانى لضربها ، بالإضافة لاحتياجات الإدارة والعسكر من الأرز ، ويتم ضرب هذه الكميات بالمضارب دون مقابل ، كلٍ حسب نشاط وحجم مضربه .

أما عن أشكال الاستثمار فى هذه الصناعة فهى كالتالى :

أ ــ الاستثمار فى شراء المضارب : ــ

شهد الاستثمار فى شراء مضارب الأرز نشاطاً كبيراً ، ومن الطبيعى أن يكون لتجار الأرز بصفة خاصة وللسماسرة والعاملين بالمهن المعاونة لتجارة الأرز عامة النشاط الأكبر فى مجال شراء المضارب ، فهم الأكثر فهماً وإدارة للنشاط الصناعى المرتبط بالدرجة الأولى بنشاطهم التجارى ، فضلاً عن معرفتهم بوسائل تصريف المنتج عقب عملية ضربه .

وقد كان لازدياد النشاط التجارى وتشعب العملية التجارية فى مختلف الاتجاهات أثره الواضح فى تحول بعض تجار الأرز وسماسرته من دور الوسيط التجارى فى تصريف السلعة التجارية (الأرز) إلى إدارتهم للعملية الإنتاجية ، بمعنى أنهم تدخلوا فى مرحلة إعداد المنتج (صناعة ضرب الأرز)٠

ولا شك أن توافر رءوس الأموال لدى التجار والسماسرة عن طريق الأرباح التى جنوها من خلال تجارتهم فى الأرز من أهم الأسباب التى دفعتهم لاستثمار أموالهم فى المجال الصناعى للأرز ، بمعنى أدق أن رءوس الأموال التى بدأت تتراكم فى ميدان تجارة الأرز بدأ التجار فى تحويلها إلى ميدان الإنتاج والاستثمار المباشرين فىالسلعة التى يستثمرون أموالهم فيها (الأرز)، بالإضافة لميدان استصلاح الأراضى للتوسع فى زراعة الأرز وصناعة ضربه بشكل مكثف ، أى أن التجار استثمروا أموالهم عن طريق توجيهها إلى أعمال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاج الأرز على كافة محاوره [1] .

وقد حاول بعض تجار الأرز ــ بقدر استطاعتهم ــ تكثيف نشاطهم الصناعى فى مناطق متعددة

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ٧٩ ، ص ٧١ ، غرة ربيع أول ١١٢٦ ؛ س ١٩٩ ، ق ١٩٥ ، ص ٢٨٩ ، ١٠ ربيع ثانى ١١٣٦ ؛ س ٢٠٤ ، ق ٢٣ ، ص ٢٥ ، ٦ صفر ١١٤٢ ؛ س ٢١٣ ، ق ٩٣ ، ص ٦٥ ، ١٥ ذى الحجة ١١٤٦ ؛ س ٢٥٣ ، ق ٤٠٢ ، ص ٢٩٠ ، ٤ شعبان ١١٧٣ ؛ محكمة رشيد ، س١٨٥ ، ق١٦٧ ، ص١٧٢ ، ٢٠ ربيع ثانى ١١٩٠ .

وذلك فى محاولة منهم للسيطرة على بعض المناطق الحيوية فى المجال الصناعى ، حيث أدركوا جيداً أن التركيز على منطقة واحدة لا تحقق لهم عوائد مادية مجزية ، وربما كان الداعى لذلك توافر السيولة النقدية فى أيدى التجار ، بالإضافة للانتعاش الاقتصادى (فى ظل مقاييس ذلك العصر) الذى ساد المجتمع المصرى فى غالبية سنوات القرن الثامن عشر ، وتوافر جميع مقومات صناعة ضرب الأرز من آلات وقوى محركة وأيدى عاملة وسوق رائجة داخلياً وخارجياً ، بالإضافة للرغبة فى تحقيق المزيد من المكاسب كانت وراء انتشار هذه الصناعة فى جميع المناطق. ويبدو أن زيادة حجم المساحة المحصولية للأرز الناتجة عن زيادة الطلب عليه أدت فى النهاية لتراكم رءوس أموال ضخمة لدى تجار الأرز ، وهذا بدوره كان السبب المباشر لتحريك هؤلاء التجار لرءوس أموالهم واستثمارها فى امتلاك مزيد من المضارب فى جميع المناطق .

ولا يمكن لهؤلاء التجار أن يقدموا على تكثيف نشاطهم فى قطاع الإنتاج الصناعى ، إلا فى حالة غزارة الإنتاج الزراعى بشكل كبير يدعم النشاط المكثف فى المجال الصناعى ، بالإضافة لاتساع نشاطهم التجارى بالدرجة التى تدعم هذا النشاط الصناعى ، كما أن علاقة هؤلاء التجار القوية بالمنتجين وأقرانهم من صغار وكبار التجار ساعد بشكل كبير على رواج النشاط الصناعى لديهم [1] .

وقد تمخض عن هذا النشاط الكبير لصناعة ضرب الأرز نوع آخر من الاستثمار استغله بعض التجار فى تنمية رءوس أموالهم عن طريق شراء مضارب للأرز ، وفى نفس الوقت يقومون ببيعها فى حالة تحقيق ربح أكثر ، بمعنى أنها تحقق لهم أرباح تفوق ثمن شرائها ، وهو شكل

---

(١) محكمة دمياط ، س٢٣٠ ، ق٢٠٨ ، ص١٥٥ ، (د ت) ؛ س٢٣٩ ، ق١٧٥ ، ص١١١ ، غاية محرم ١١٦٧ ؛ س ٢٦٢ ، ق ٢٠٦ ، ص ١٣٤ ، ١٧ جماد أول ١١٨٠ .

من أشكال الأرباح السريعة (أو الاستثمار السريع الذى عمل به بعض التجار)، فعلى سبيل المثال (*اشترى شاهين بن جاب الله بن العويل من كفر سليمان ثمانية أسهم وخمس سهم شايع الدائرة المعدة لضرب الأرز بخط مقام جامع الشيخ خثقم بثمن ٣٥٧ ريال بطاقة و٣٨ نصف فضة*) [١].

وفى نفس اليوم الذى تسلم فيه المضرب قام ببيعه لإبراهيم بن محمد الخليجى أحد التجار بثمن ٢٠٠ شريفى ذهب محبوب ، مع الوضع فى الاعتبار أن الريال البطاقة فى هذا العام كان يساوى ٦٠نصف، بمعنى٣٥٧×٦٠=٢١٤٢٠ ، بالإضافة إلى٣٨ =٢١٤٥٨ نصف ، وأن الشريفى المحبوب فى نفس العام كان يساوى ١١٠نصف، أى أن ٢٠٠×١١٠=٢٢,٠٠٠نصف، وهذا يعنى أن شاهين جنى من وراء هذه الصفقة٥٤٢ نصف فضة فى خلال لحظات معدودة ، وبذلك شكلت صناعة ضرب الأرز مجالاً خصباً لجميع المستثمرين فيها[٢]. ولم يكن الاستثمار فى مجال الصناعة حكراً على التجار ، أو بعبارة أخرى الرجال فقط ، فقد شاركت النساء فى هذا المجال بشكل مباشر وأحياناً أخرى بشكل غير مباشر، حيث قاموا بتوكيل من ينوب عنهم فى تخليص إجراءات شرائهم للمضارب ،وفى حالة تحقيق أحد المضارب سعراً مناسباً تتم عملية بيعة بمعرفة من ينوب عنهم ، وغالباً ما يكون نفس الشخص الموكل ، فمثلاً تم بيع أحد المضارب بعد شرائه بخمسة أيام فقط ، وكان الربح مغرياً للغاية ، فقد تم شراء المضرب بثمن ٢٧,٠٠٠ نصف فضة ، وتم إجراء بعض التعديلات

---

(١) محكمة دمياط ، س٢٥٢ ، ق٢٣٦ ، ص١٥٢ ، ١٥ جماد أول ١١٧٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٥٢ ، ق٢٣٨ ، ص١٥٣ ، ١٥ جماد أول ١١٧٣ ؛ س ٢٨٥ ، ق ٣١٧ ، ص ٢١٦ ، ١٥ ذو القعدة ١١٩١ .

عليه وإضافة قطعة أرض صغيره إليه ، وفى النهاية تم بيعه بثمن ٣٧,٠٠٠ نصف فضة، ومن خلال ذلك يمكن القول بأن بعض النساء أغرتهن عوائد صناعة ضرب الأرز فاستثمرن أموالهن فيها [١].

ولم تقف المكانة العلمية أو الدينية أو طبيعة النشاط العلمى عائقاً فى طريق اشتراك العلماء فى استثمار ثرواتهم فى مجالات متنوعة تحقق لهم أرباح طائلة ، فقد كان أغلبهم يجمع بين طلب العلم والبحث عن مصدر مضمون لاستثمار أموالهم فيه ، وكان على رأس هذه المصادر صناعة ضرب الأرز ، وإن دل هذا على شيئ فإنما يدل على المرونة الاقتصادية التى غلبت على الاقتصاد المصرى ،والتى من خلالها يستطيع أى فرد أياً كان مركزه فى المجتمع بطبقاته المختلفة ــ سواء الطبقة العليا وميسورى الحال أو الدنيا ــ أن يستثمر أمواله فى مجالات مختلفة قد لا تتعلق أحياناً بنشاطه الرئيسى ، ولكنه يتجه لهذا النشاط وفقاً لمقتضيات السوق ، فعلى سبيل المثال(*اشترى الشيخ نور الدين بن شمس الدين البهاى أحد التجار بدمياط من القاضى عبد الصمد بن القاضى شريف من قرية محلة إنجاق مضرب أرز بخط سوق السمك بثمن ٤٠٠٠ نصف فضة*)، وسواء تم إدارة هذا المضرب بمعرفة المشترى أومن ينوب عنه فالفارق ليس كبير،فالمنشأة تقع تحت نفوذه وقام باستثمار أمواله بالطريقة التى تناسبه وتحقق له أكبر قدر من الأرباح السريعة[٢]،وقد كان لشراء هذا المضرب نقطة تحول بالنسبة لنور الدين وأولاده ، حيث قاموا باستثمار أموالهم بشكل مكثف فى زراعة الأرز وتجارته ، للحصول على الكميات اللازمة لعمل المضرب ، وبعد ضرب هذه الكميات يتم تصريفها فى الأسواق ، وهذا يعنى أن نور الدين بعد شراءه هذا المضرب قام باستثمار أمواله على نطاق واسع

(١) محكمة رشيد ، س ١١١، ق ٤٦٨ ، ص ٣٢٣ ، غاية ربيع ثانى ١١١٩ ؛ محكمة دمياط ، س٢٠٦ ، ق٦٨ ، ص٦٣ ، ٥ شوال ١١٤١ ؛ ق ٧٠ ، ص ٦٥ ، ١٠ شوال ١١٤١ ؛ س ٢٤٠ ، ق ١٠٥ ، ص ٧٣ ، ١٩ صفر ١١٦٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٦ ، ق١٢٣ ، ص١٢٩ ، ٧ رمضان ١١٢٠ .

فى هذا المجال[1]. وقد تمثل وعى بعض العلماء عند استثمار أموالهم فى صناعة ضرب الأرز ، أن تكون مضاربهم قريبة بشكل كبير من مقر عملهم ، فى محاولة منهم لمباشرة سير النشاط الصناعى فيها بسهولة ويسر ، فعلى سبيل المثال امتلك الشيخ عثمان بن عطا الله مضرب أرز بجوار المدرسة المتبولية ، وقد أحصيت مخلفاته عند وفاته بـ ٦٧٤٣٨ نصف فضة ، مما يؤكد أن العلماء حاولوا استثمار أموالهم فى مصدر مضمون يعود عليهم بالربح الوفير [2] . ومن ناحية أخرى حرص بعض العلماء على استثمار أموالهم بالمشاركة مع التجار، ويبدو أن طبيعة عملهم فى التدريس لم تتيح لهم الوقت الكافى للعمل على استثمار أموالهم بمفردهم ، ولذلك شاركوا التجار لتخفيف عبء الإشراف على هذه الصناعة.وأغلب الظن أن الدافع لاستثمار العلماء أموالهم فى صناعة ضرب الأرز يرجع إلى محاولتهم اكتساب مكانة اقتصادية مرموقة فى المجتمع بجانب مكانتهم الاجتماعية والدينية كعلماء ، وربما يرجع سبب استثمارهم لأموالهم فى صناعة ضرب الأرز ،نتيجة أن الحركة التعليمية فى ذلك الوقت لم تكن قوية ، وبالتالى ينعكس ذلك على قلة أجورهم ، ويعد ذلك السبب المباشر لاقتحامهم مجال صناعة ضرب الأرز ، أو ربما لتنويع نشاطهم فى مصادر عديدة فى محاولة لتنويع دخولهم . وهذا لا يعنى أنهم جميعاً كانوا ميسورى الحال واستثمروا أموالهم فى صناعة ضرب الأرز ، بل أن كثير منهم كانوا فقراء[3]. وينطبق الأمر ذاته على القضاة الذين استثمروا أموالهم فى صناعة ضرب الأرز ، وقد وصل الأمر ذروته لدرجة أن هذه الصناعة ذاعت شهرتها فى الآفاق داخل مصر وخارجها ، حيث جذبت مستثمرين من الخارج لامتلاك مضارب أرز بمصر ، وقاموا بإدارتها عن طريق وكلاء لهم بمصر ، فعلى سبيل المثال (*امتلك حسين شاكر قاضى محكمة محمود باشا*

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٠٣ ، ق ٢٠١ ، ص ١٦٦ ، ١٠ رمضان ١١٤٤ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢١١ ، ق١ ، ص١-٢ ، غرة رمضان ١١٤٢ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س٢١ ،ق٩٥ ،ص٣٦ ، غرة رمضان ١١٢٨ ؛ محكمة رشيد ، س١٣٥ ،ق١٤٦ ،ص١٠٩ ، ١٦ محرم ١١٣٨ ؛ محكمة دمياط ، ١٧٩ ، ق ٨ ، ص ٨ ، (دت) ؛ س ٢١٢ ، ق ١٥٤ ، ص ١١٤ ، ٥ صفر ١١٤٦ ؛ س ٢٢٥ ، ق٣٣٩ ، ص٢١٩ ، ٢٦ صفر ١١٥٥ .

بالقسطنطينية مضرب أرز برشيد) [1] ٠

ب ـ استثمار المهنيين فى صناعة ضرب الأرز : ـ

انعكس الاستثمار المتنامى فى قطاع العمل الإنتاجى للأرز ـ بمحاوره المختلفة ـ بشكل كبير على المهنيين العاملين به، حيث كان له أثراً مباشراً فى تكوينهم ثروات ضخمة ، وعلى رأس هؤلاء السماسرة والوزانين والشيالين والمعبيين فى الأرز وغيرهم ٠ وقد بدأ هؤلاء نشاطهم كمهنيين صغار ، ومع الازدهار الذى شاهدته تجارة الأرز ومهارتهم فى العمل كونوا ثروات كبيرة انتشلتهم من قاع المجتمع إلى قمته ، وسمحت هذه الثروات الكبيرة التى كونها المهنيون بعملية حراك اجتماعى واسع النطاق داخل المجتمع المصرى ،وبدأت هذه الظاهرة تتضح معالمها وتنتشر بصفة خاصة فى القرن الثامن عشر٠ويبدو أن الصراع بين الفرق العسكرية قد خفف بدرجة كبيرة من ضغوطهم على هؤلاء المهنيين ووسطاء التجار ، مما أفسح الطريق أمامهم لتكوين رءوس أموال ضخمة، وخاصة المهنيين بدمياط ورشيد والإسكندرية لبعد هذه المناطق عن تمركز العسكر بالقاهرة والاضطرابات التى أحدثوها فيها ، بالإضافة لضغوطهم الشديدة على التجار والمهنيين بالقاهرة ، على العكس تماماً فى المدن البعيدة عن القاهرة التى خفت فيها نسبياً ضغوط العسكر على المهنيين ، مما أدى فى النهاية لتكوينهم ثروات ضخمة قاموا باستثمارها كلٍ بطريقته الخاصة ٠

ومن ناحية أخرى كان لسيادة مبدأ حرية ممارسة النشاط الاقتصادى الذى ساد المجتمع المصرى نتائج ايجابية على نشاطهم ، أدت فى النهاية لتضخم ثرواتهم ٠ وقد حاول المهنيون استغلال تراكم

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٢٥ ، ق ٢٧٧ ، ص ١٦٣ ، ١٣ محرم ١١٣٣ ؛ س ١٣٩ ، ق ٢٠٦ ، ص ١٣٠ ، ١٥ ربيع ثانى ١١٤٦ ٠

رءوس أموالهم عن طريق استثمارها بالشكل الذى يتيح لهم تحقيق أقصى الأرباح والمنافع ، ولا عجب أن تكون صناعة ضرب الأرز المجال الأفضل لهم ، حيث حققت أرباح طائلة للمستثمرين فيها وخاصة التجار ، ومن هذا المنطلق قام هؤلاء المهنيون باقتحام هذا المجال ليحققوا لأنفسهم موقعاً اقتصادياً مرموقاً فىعملية التمايز الاقتصادى، وبالتالى تكونت لديهم رءوس أموال ضخمة استطاعوا بها ممارسة أنشطة اقتصادية أوسع وعلى نطاق أكبر ٠ وقد قام بعض المهنيين ذوى رءوس الأموال الصغيرة بتجميع هذه الأموال فى شكل تكتل اقتصادى متمثل فى شركة على صناعة ضرب الأرز ٠

وحرص البعض الآخر على الدخول فى شركات من منطلق عدم تورط أحدهم بمفرده فى مجال جديد لا يعلم عنه شيئ ، وهذا فى حد ذاته وعى منهم ٠ ومن ناحية أخرى قام بعض المهنيين ذوى رءوس الأموال الكبيرة باستثمار أموالهم على نطاق واسع فى صناعة ضرب الأرز ٠

أما الذين لم تتوفر لديهم السيولة النقدية التى تؤهلهم لامتلاك مضارب فقد قاموا باستئجار مضارب لمدد مختلفة ، كمرحلة تمهيدية لتكوين رءوس أموال تؤهلهم لامتلاك مضارب ، بالإضافة لأن بعضهم فعل ذلك من منطلق أنها تجربة يمكن من خلالها الانطلاق إلى آفاق أوسع فى حالة تحقيق أرباح ، أو الوقوف عندها فى حالة الخسارة ٠

وتجدر الإشارة إلى أنهم اعتمدوا اعتماداً كبيراً فى الترويج لنشاط مضاربهم من خلال أعمالهمالمهنية بالأسواقوعلاقتهم بالمنتجين والتجار على السواء ٠ ولعل أنسب طريقة لرصد نشاط السماسرةوغيرهممن المهنيين فى مجال صناعة ضرب الأرز هو رصد اتجاههم نحو النشاط الصناعى بقوة ، حيث كان بمقدور كثير منهم استثمار مبالغ مالية كبيرة جنوها من خلال عملهم كوسطاء بين المنتجين وصغار وكبار التجار ، وتحولوا من دور الوساطة التجارية إلى المشاركة فى العملية

الصناعية عن طريق الاستثمار فى مشروعات صناعية ضخمة وعلى محاور متعددة ، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها مثلاً نورالدين بن شهاب الدين الذى استأجر مضربين لمدة ٩ سنوات ، والمؤكد أن الأرباح التى جناها نور الدين من خلال طبيعة عمله كسمسار ومستثمر فى صناعة ضرب الأرز كانت الدافع الرئيسى لاستثماره فى هذا المجال ، فكلا النشاطين يدعم الآخر ويجنى من ورائهما كثير من الأرباح[١]، وبعد ما يقرب من ٤ سنوات استأجر مضربين آخرين لمدة ثلاث سنوات ، ربما الذى دفعه لهذه الخطوة الأرباح التى جناها من المضربين السابقين ، وخاصة أن هذه المضارب بنفس المكان السابق (حارة المجاير ذات النشاط الصناعى المكثف) ، والحقيقة التى لا جدال فيها أنه لا يمكن لنور الدين أن يقدم على هذه الخطوة ، إلا إذا كان النشاط الصناعى على أشده [٢]، ومن ناحية أخرى قام بعض الوزانين باستثمار أموالهم فى صناعة ضرب الأرز على نطاق كبير ودخلوا فى شركات فيما بينهم وأداروا هذه الشركات بأنفسهم وقسموا العمل فيما بينهم للإشراف على هذه الشركات ،

وعلى الجانب الآخر تكونت بعض الشركات على مضارب الأرز داخل نطاق الأسرة الواحدة ، حيث ساند الآباء أبنائهم بتقديم الأموال وتركوا لهم المجال فى إدارة هذه المؤسسات الصناعية ، وبالفعل أثبت هؤلاء الأبناء كفاءة عالية فى إدارة هذه الشركات وارتبطوا بعلاقات وثيقة بكبار المنتجين والتجار ، مما أعطى مؤسستهم الصناعية ــ فى نهاية الأمر ــ دفعة قوية إلى الأمام [٣] ،

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٩ ، ق ٢٥٣ ، ص ١٧١ ، ١٦ جماد أول ١١٣٦ ؛ س٢٤٧ ، ق ١٢٨ ، ص ١٠٩ ، ١٨ ربيع أول ١١٧٩ ،

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٨٣ ، ص ٢٠٥ ، ٥ رجب ١١٢٠ ؛ س ١٨٢ ، ق ١٥٩ ، ص ١٦٥ ، أواخر رجب ١١٢٤ ؛ س ١٨٤ ، ق ٧٩ ، ص ٧١ ، غرة رجب ١١٢٦ ،

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٣١ ، ق ٤٣٣ ، ص ٣١٨ ، ١٩ صفر ١١٥٩ ؛ س ٢٨٥ ، ص ١٥ ، ق ٢٢ ، ١٥ جماد آخر ١١٩٩ ،

وتوضح الاستثمارات من جانب المهنيين مدى الدور الحيوى الذى قاموا به فى تنمية صناعة ضرب الأرز وإكسابها طابع القوة والنشاط ، حيث ظلت هذه الصناعة قطب الجاذبية الرئيسى لاستثمارهم ، والذى ساعد على ذلك أن مبدأ حرية ممارسة النشاط الاقتصادى والاستثمار فى كافة المجالات كان مكفولاً للجميع سواء تجاراً أومهنيين عاملين بالمهن المعاونة للتجارة ، حيث كان بوسع أى مستثمر أياً كان أن يجمع بين أنشطة اقتصادية متعددة ومتنوعة ، فعلى سبيل المثال جمع بعض المهنيين بين التجارة فى الأرز والأخشاب والسمسرة والكيالة فيه ، والبعض الآخر عمل بالسمسرة والتجارة والزراعة والصناعة، بمعنى أنه جعل من نفسه محور دارت حوله العملية الإنتاجية فى كافة مراحلها ، وبعبارة أخرى فرد جعل من نفسه مؤسسة إنتاجيه متكاملة [1]. وحجم ثرواتهم المستثمرة فى مجال صناعة ضرب الأرزتُثبت أنهم اتجهوا لهذا النشاط بقوة،فعلى سبيل المثال(*اشترى علاء الدين بن عبد الجليل الوزان فى الأرز الشعير مضرب أرز بحارة المجاير بثمن ٣٥,٠٠٠ نصف فضة*)[2]، بالإضافة لإبراهيم بن شاهين الوزان الذى اشترى مضرب قُدر ثمنه بـــ٢٥٥٨٥ نصف فضة [3].

وقد كان للعلاقات الاقتصادية القوية التى ربطت بين تجار الأرز والمهنيين العاملين بهذه التجارة دور كبير فى استعانة المهنيين بخبرة التجار فى مجال إدارة المضارب فى بداية الأمر ، ومع مرور الوقت اكتسبوا خبرات كثيرة أهلتهم للاعتماد على أنفسهم فى إدارة هذه المضارب ، بل والتوسع فى استثمار أموالهم فى هذه الصناعة على نطاق واسع .

---

(١) محكمة رشيد ، ١٢٠ ، ق ٨٥ ، ص ٦٠ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ س١٢١ ،ق٩ ، ص٨ ،٣ رمضان ١١٣٠ ؛ س١٢٤ ، ق٢١٦ ، ص١٥٨ ، ١٨ ربيع أول١١٣٢؛س ١٥٢ ، ق ٣٦٢ ، ص ٢٩٧ ، ١٥ محرم ١١٦١ ؛ س ١٧٩ ، ق ١١٥ ، ص ١٣٤ ، ٢ ربيع ثانى ١١٨٢ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٥٣ ، ق ٤٠٢ ، ص ٢٩٠ ، ٤ شعبان ١١٧٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٩٩، ق ٢٥٣ ، ص ١٧١ ، ١٦ جماد أول ١١٣٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٤٧ ، ق ٦٤ ، ص ٥٩ ، ٧ شعبان ١١٦٩ .

ومن ناحية أخرى برز للشيالين فى الأرز دور فى استثمار أموالهم فى صناعة ضرب الأرز وكونوا شركات على هذه الصناعة [١]، بالإضافة للمعبيين الذين استثمروا أموالهم فى هذا المجال عن طريق تكوين شركات . وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التى اتبعها المهنيون فى عملهم بالأسواق خدمت فى المقام الأول استثماراتهم الصناعية عن طريق الترويج لها [٢] .

ولم يكن الاستثمار فى مجال صناعة ضرب الأرز حكراً على تجار الأرز والمهنيين العاملين بهذا المجال فقط ، بل أن هذه الصناعة جذبت تجار ومهنيين من خارجها لاستثمار أموالهم فى صناعة يدركون جيداً أنها رائجة وتحقق لهم مكاسب طائلة ، وعلى رأس هؤلاء تجار البن .

ويبدو أن تدهور تجارة البن وخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كانت من أهم الأسباب القوية التى دفعت تجار البن لتعديل نمط استثمار أموالهم فى تجارة البن وتحويلها إلى مجال صناعة ضرب الأرز الرائجة التى حققت مكاسب طائلة لجميع المستثمرين فيها ، وذلك فى محاولة منهم لتعويض الخسائر الفادحة التى تكبدوها نتيجة للضربة القوية التي تلقتها تجارة البن اليمنى ، نتيجة لإنتاج جزر البحر الكاريبى للبن بشكل مكثف وبأسعار أرخص من البن اليمنى [٣] .

وقد بلغ الأمر ذروته فى مجال استثمار المهنيين لأموالهم فى صناعة ضرب الأرز لدرجة أن بعضهم اقترض أموال لشراء مضارب ، والبعض الآخر اقترض أموال لاستكمال بناء مؤسساته الصناعية . والحقيقة التي لا جدال فيها أنه لا يمكن لهؤلاء أن يقدموا على هذه الخطوة (الاقتراض)

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٣١ ، ق ١٦٠ ، ص ١١٣ ، ١٧ شوال ١١٥٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧٩ ، ق ١٤٨ ، ص ١١٧ ، ١٤ ربيع أول ١١٩٥ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٦٥ ، ق ١٩٨ ، ص ١٩٣ ، ٢١ صفر ١١٧٥ ؛ س١٧٠ ، ق بدون رقم ، ص ١٣٧ ، غرة محرم ١١٧٨ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٨٧ ، ق ١٠٩ ، ص ٨٢ ، ١٠ رمضان ١٢٠٤ .

إلا إذا كانوا يعلمون جيداً أن هذه المؤسسات الصناعية ستغطى القروض التي استدانوها فى وقت قصير[1]، ويبدو أن تشعب النشاط التجارى والصناعى كان سمة من سمات العصر العثمانى ، فتزايد النشاط الصناعى للأرز وراء التعديلات التى لجأ إليها كثير من المستثمرين ، فالمستثمر الماهر هو الذى يشعر بنبض الأسواق ويتجاوب معها وهو أمر كان ميسوراً للجميع آنذاك ، فعلى سبيل المثال قام بعض تجار الأخشاب بتعديل نمطهم التجارى باستثمار أموالهم في استئجار مضارب متعددة لمدد متفاوتة بلغت فى بعض الأحيان ثلاث سنوات ، كما أن طبيعة عملهم فى تجارة الأخشاب شجعتهم على ذلك ، حيث أن غالبية مكونات المضارب من الآلات والأبواب وغيرها كانت من الأخشاب التى توفرت لديهم بكثرة ، ويمكن القول بأن عملية استثمار الأموال فى استئجار المضارب حققت نجاحاً كبيراً لجميع المستثمرين فيها على كافة المستويات ، والسبب الرئيسى فى ذلك رواج صناعة ضرب الأرز ، التى كان الاستثمار فيها مكفولاً للجميع سواء من داخل العمل الإنتاجى للأرز أو من خارجه ،

والمؤكد أن هذا الاستثمار المفتوح على هذه الصناعة كان السبب المباشر الذى قوى هذه الصناعة ، حيث اقتحمها كثير من المستثمرين المتخصصين وغير المتخصصين فيها ، مما أوجد روح المنافسة وعاد بنتائج ايجابية على هذه الصناعة فى نهاية الأمر[2].

---

(1) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٤٣١ ، ص ٣١١ ؛ س ٢٤٧ ، ق ٦٤ ، ص ٥٩ ، ٧ شعبان ١١٦٩ ؛ س ٢٨٤ ، ق ٤١ ، ص ٩٢ ، غرة جماد آخر ١٢٠٠ ،

(2) محكمة رشيد ، س١٦٥ ، ق١٩٨، ص١٩٣ ، ٢١صفر ١١٧٥؛ س١٧٠ ، ق بدون رقم ، غرة محرم ١١٧٨ ؛ محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، ق ٤٠ ، ص ٤٣ ، ١٠ ذى الحجة ١١٢٤ ؛ س ١٨٢ ، ق ٢٥٢ ، ص ٢٥٦ ، ١٥ رمضان ١١٢٥ ؛ س ١٨٤ ، ق٣٢٨ ، ص ٣٠١ ، ٢ رجب ١١٢٦ ؛ س ٢٨١ ، ق ١ ، ص ١ ، ٢٠ جماد أول ١١٩٤ ،

جـ ـ العائلات الصناعية : ـ

هى العائلات التى كثفت نشاطها فى المجال الصناعى بشكل كبير وامتلكت العديد من المضارب فى مناطق متعددة مما أكسبها مكانة متميزة ، فضلاً عن سيطرتها على النشاط الصناعى فى المناطق التى مارست فيها نشاطها ، ومن أشهر هذه العائلات :-

عائلة عوض : ـ

لا يعرف على وجه التحديد متى بدأت هذه العائلة استثمار أموالها فى صناعة ضرب الأرز ، وإن كانت قد مارست نشاطها بالسمسرة فى الأرز منذ وقت مبكر من القرن الثامن عشر ، وحققت من خلالها أرباحاً طائلة جعلتها تنطلق فى مجال صناعة ضرب الأرز والسمسرة معاً فى خطين متوازيين ، وسيتم التركيز على نشاط فردين اثنين من العائلة ، حيث كان لهما النشاط الأكبر ، أما بقية أفرادها فقد استثمروا أموالهم فى هذه الصناعة من خلال تكوين شركات صغيرة الحجم فيما بينهم ، بمعنى أن دورهم كان على نطاق محدود .

إن متابعة النشاط الاقتصادى لهذه العائلة يبرز فيها شخصية محورية قامت بدور كبير فى استثمار أموالها فى صناعة ضرب الأرز ، ولما كانت دمياط مركزاً رئيسياً لزراعة الأرز ، فقد أتسم النشاط الصناعى فيها بالقوة فى غالبية سنوات القرن الثامن عشر ، كما أن دراسة شخصية مثل محمد بن على الشهير بابن عوض تثبت أنها شخصية ذائعة الصيت لما لعبته من دور هام فى مجال الاستثمار الصناعى ، ففى خلال فترة أربعة أعوام فقط قام بشراء ثلاث مضارب أرز ، وهذا لم يكن بالأمر الهين فى ذلك الوقت ، وخصوصاً أن المضارب الثلاث ذات أحجام ضخمة وطاقات إنتاجية كبيرة ، فأقل هذه المضارب حجماً كانت توجد بها ثلاث قاعات لتخزين الأرز ، بالإضافة إلى قاعة لضرب الأرز والقاعة المخصصة لآلات المضرب ، وبالرغم من امتلاك محمد لهذه المضارب ، إلا أنه

لم يتخلى عن عمله الرئيسى كسمسار فى الأرز الأبيض ، وبلا جدال أن عمله كسمسار دعم موقفه كمالك ومدير للعملية الإنتاجية (صناعة ضرب الأرز) ، وهذا فى حد ذاته أحدث نوعاً من الرواج الصناعى الذى نتج عن علاقاته الاقتصادية والاجتماعية فى الأسواق ، والتى نتج عنها فى النهاية توسيع دائرة العملية الصناعية بزيادة أعداد المضارب ، فالمعروف أن أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة فى حالة توافر علاقات اقتصادية واجتماعية جيده ، وخاصة مع التجار فإن ذلك يعود بنتائج إيجابية فى مجال الحقل العملى ، وهذا ما توفر لمحمد بن عوض من خلال عمله الأساسى كسمسار فى الأرز وفق بين المنتجين الذين يرغبون فى تصريف إنتاجهم ، والتجار الذين يبحثون عن السلعة الرائجة ، والتى كان معظمها أرز شعير ، مما أعطاه فرصة كبيرة لإثراء نشاطه الصناعى .

ومن الجدير بالذكر أن المضارب التى امتلكها محمد كانت جميعها تقع فى حارة المجاير(١) .

وقد نهج أحمد بن محمد (السابق ذكره) نهج أبيه فى العمل بالسمسرة فى الأرز وصناعة ضربة وحسب تعبير الوثيقة (*السمسار فى الأرز الأبيض هو كوالده وجده*) ، وبالإضافة لما ورثه أحمد عن والده من مضارب قام بشراء مضرب أرز آخر ، وربما يكون الدافع لذلك أن العمل كان على أشده فى مضاربه ، فلا يعقل أن يكون مستوى النشاط الصناعى متدنى ويقوم بشراء مضرب آخر ، ويبدو أن هذا المضرب كانت له مميزات متعددة ، والدليل على ذلك ارتفاع ثمنه الذى بلغ ٣/٤ ٥٩٠ ريال بطاقة ، أى ما يعادل ٥٣١٦٧,٥ نصف فضة فى ذلك الوقت . والمؤكد أن والده قد أكسبه خبرة كبيرة فى هذا المجال ، بالإضافة لأنه كان يعمل من حيث انتهى والده ، وفى إطار الشهرة الكبيرة

---

١) محكمة دمياط ، س٢٦٣ ، ق٥٣١ ، صـ٣٧٥ ، ١٢ ربيع ثانى ١١٨٢ ؛ س٢٦٤ ، ق٢٣٥ ، صـ ١٦٨ ، ٥ رمضان ١١٨٢ ؛ س٢٦٨ ، ق٤١ ، صـ٣٢ ، ١٣ جماد أول ١١٨٥ .

التى حققها والده ، والتى يسرت عليه كثير من الأمور الخاصة بنشاطه الصناعي والمهنى ، حيث كان الآباء ــ غالباً ما ــ يلقنون أبنائهم أسرار مهنهم لينقلوها بدورهم إلى أبنائهم الذين ينقلونها بعد ذلك إلى ذرياتهم جيلاً بعد جيل ، ومن هنا كانت العائلة فى مثل هذه الحالة تقوم بعدد من الوظائف الاقتصادية ،منها أنها تدرب الشباب على امتلاك زمام الأمور فى العائلة ، وهذا ما يزال قائماً حتى الآن (١). وبالإضافة إلى محمد وأحمد اقتحم أفراد آخرون من العائلة مجال صناعة ضرب الأرز وقاموا بامتلاك مضارب وكونوا شركات أخرى على مضارب بدمياط فى مناطق متعددة مثل خط جامع على تليس الذى امتلك أفراد من عائلة عوض ثلاث مضارب أرز بجوار هذا الجامع ، ويبدو أن عوائدالاستثمارفى صناعة ضرب الأرزأغرت هذه العائلة على الاستمرار فيها بالإضافة للسمسرة (٢).

<u>عائلة شولح : ــ</u>

بدأت عائلة شولح فى بداية الأمر بالعمل فى السمسرة بالأرز على نطاق محدود مثلها مثل عائلة عوض ، وبمرور الوقت ازداد نشاطها بشكل كبير وتراكمت لدى أفرادها رءوس أموال دفعتهم للعمل فى صناعة ضرب الأرز . ومن أشهر أفراد هذه العائلة الذين عملوا فى هذا المجال ، هو محمد بن محمد المعروف بابن شولح الذى قام بشراء مضرب أرز بحارة الحصريين بجميع منافعه من حواصل للبياض وساحات كبيرة لنشر الأرز الأبيض وغيرها من المنافع (٣) .

---

١) <u>محكمة دمياط</u> ، س٢٨١ ، ق ٣٩١ ، صــ ٣٠٦ ، ١٢ جماد أول ١١٩٤ ؛ س ٢٨٨ ، ق ٣٤٨ ، ص ٢٧٠ ، غرة رجب ١٢٠٥ ؛ س ٢٨٨ ، ق ١٩١ ، ص ١٥٥ ، أواخر رجب ١٢٠٦ ؛ س ٢٩٢ ، ق ١٢٠ ، ص ٩١ ، أواخر رمضان ١٢١٢ .

٢) <u>محكمة دمياط</u> ، س١٩٥ ، ق٤٣ ، صــ ٢٢ ؛ س٢١٨ ، ق١٩٩ ، صــ١٥٤ ، ٢٠ربيع أول ١١٥١ ؛ س٢٥٠ ، ق٢٢٥ ، صــ١٩٠ ، ١١ صفر ١١٧١ .

٣) <u>محكمة دمياط</u> ، س٢٥٠ ، ق٢٣٥ ، صــ٢٢ ، ١٥ رجب ١١٤١ .

Obeikandi.com

والواقع أن محمد لم يعمل فى سمسرة الأرز وصناعة ضربه فقط ، بل عمل بتجارة الأرز أيضاً واستثمر أمواله فيها بشكل جيد ، والدليل على ذلك أنه عقب وفاته كان ضمن تركته كمية من الأرز قُدر ثمنها بـــ ١٨٨٦٤٠ نصف فضة ، بالإضافة لمجموعة من المنشآت السكنية ومنشأه صناعية لضرب الأرز ، ومجموعة من الثيران العاملة بها ، وهذا يدل على مدى الثراء والنفوذ الذى بلغه نتيجة لعمله فى ثلاث مجالات متعلقة بالأرز من سمسرة وصناعة وتجارة (١) .

كما كانت خبرة محمد فى المجال التجارى للأرز مدعاة لتنصيبه وصياً على تركات بعض تجار الأرز وضبط جميع مخلفاتهم ، وهذا دليل على مكانته الاجتماعية المرموقة التى ذاع صيتها فى الأوساط القضائية ، وخصوصاً أن تولية هذه المهمة من قبل القضاء لم يكن بالأمر الهين آنذاك (٢) .

وقد تمتع الشمسى محمد بن محمد بمكانة كبيرة مثل والده فى مجال السمسرة وصناعة ضرب الأرز ، فقد ورث الدور الذى قام به والده ، حيث قام بشراء مضرب للأرز بحارة الحصريين ، أى فى نفس المكان الذى اشترى والده المضرب الأول ، والمؤكد أن الشمسى حقق مكاسب مجزية من خلال ذلك ، فلم تكد تمر عشر سنوات حتى قام باستثمار الأموال التى جناها من خلال نشاطه فى صناعة ضرب الأرز فى شراء عقار بحارة العصافرة لاستغلاله فى تنمية نشاطه الصناعى .

وخلاصة القول أن محمد بن شولح حقق نجاحاً كبيراً فى المجال الصناعى والتجارى والعمل المهنى المعاون لتجارة الأرز (السمسرة)، وهذا فى حد ذاته كان مغرياً لابنه الشمسى للاستمرار فى هذا المجال ، بل وتحقيق مزيد من الاستثمارعلى كافة هذه المستويات، والحقيقةأنه وجد لمستثمرون آخرون وسماسرة من العائلة دور فى صناعة ضرب الأرز ، ولكن على نطاق محدود (٣) .

---

١) محكمة دمياط ، س٢٤٨ ، ق ٣٥ ، غرة رجب ١١٩٦ .

٢) محكمة دمياط ، س٢٤٢ ،ق ١٨١ ، ص١٣٧ ، ١٥ محرم ١١٦٧ .

٣) محكمة دمياط ،س٢٥٣ ،ق٣٠١ ،ص٢٨٢ ، ١١جماد آخر١١٢٧؛ س٢٦٥ ،ق٤٩٥ ،ص١٧ ،٣١٧ شعبان ١١٨٣ .

د ــ شركات صناعة ضرب الأرز : ــ

إن قدرات المستثمر المالية والفكرية مهما بلغت قد تعجز فى كثير من الأحيان على الاضطلاع بمشروع صناعى ضخم كشراء مضرب أو إنشائه وإدارته بمفرده ، وإن قام فرد بذلك فإن تنفيذ هذا المشروع وإدارته تحتاج لتضافر جهود مجموعة أفراد، فالمستثمرين دائماً فى حاجة إلي علم وخبرة لتتضافر جهودهم لنجاح مشروعهم ، وهذا النجاح لا يأتى إلا إذا قدم كل فرد نصـيب يتمثـل فـى رأسمال أو عمل وخبرة وغيرها ، ونتيجة طبيعية لذلك نشأت فكرة الشركات وتوظيف الأموال بشكل جيد فى مشاريع استثمارية . ومما لاشك فيه أن صناعة ضرب الأرز تحتاج إلى رءوس أموال ضخمة لإنشاء مبنى المضرب ،بالإضافة للآلات والقوى المحركة اللازمة لتشغيل هذه الآلات ، وأجور عمال وغيرها من أعمال الصيانة . وكان من الصعب على كثير من المستثمرين فى مجال صناعة ضرب الأرز توفير رءوس الأموال اللازمة لهذا المشروع الضخم بمفردهم ،وبناءً على ذلك اضطر كثير من المستثمرين إلى الدخول فى شركات فيما بينهم للحصول على رءوس الأموال اللازمة للعملية الصـناعية ، وقـد كانت الشركات هى أفضل الوسائل التى استعانوا بها للحصول على رأس المال اللازم للاستثمار فـى المجال الصناعى . ولم يكن توفير رأس المال هو السبب الوحيد للشركات على صناعة ضرب الأرز، بل كان لهذه الشركات أهداف أخرى كتفادى أحد المستثمرين الوقوع فى المخاطر بالمغامرة برأسماله جملة واحده فى العملية الصناعية ، فعلى فرض أن قدرة المستثمر الفائقة مالياً وخبرته الواسعة تمكناه من القيام بالمشروع بمفرده فإنه قد يرغب فى مشاركة غيره حتى لا يتعرض لمخاطر المشروع وحده ، فيشارك غيره فى مغانم الشركة ويتقاسمان الربح والخسارة فيما بينهم ،ويسمح هذا النظام للمستثمر بأن يساهم بأمواله فى أكثر من مشروع ، بحيث إذا خسر أحدهم ربح الآخر . ومن هـذا المنطلـق

تمثل حرص كثير من المستثمرين على تكوين هذه الشركات ، فقاموا باستثمار رءوس أموالهم فى مشاريع مشتركة فيما بينهم ، بمعنى أنهم لعبوا على أكثر من محور لتفادى الوقوع فى خسائر فادحه، وتتمثل هذه الخسائر فى كسر لأحد آلات المضرب أو إصابة القوى المحركة بأمراض قد تؤدى إلى فنائها ، بالإضافة لأعمال الصيانة التى تتكلف أموال طائلة ، أو سرقة الأرز من المضارب فيضطر أصحاب المضارب بتعويض ثمنه لأصحابه وغيرها من المخاطر ، فكلما زاد عدد الشركاء خفت أعباء الخسارة فى مثل هذه الحالات ، وأحياناً تصل أعداد المشاركين فى أحد المضارب إلى ما يقرب من عشرة أفراد يعملون بزراعة وتجارة الأرز، ولا شك أن هذا التنوع دعم نشاط مثل هذه الشركة بشكل كبير ، فهى تعد شركة زراعية ـ صناعية ـ تجارية ، ومثل هذه الشركات ذات الأعداد الكبيرة فى الأفراد تمثل حصناً أميناً للجميع من المخاطر[١] ، وقد قدمت الوثائق معلومات هامة عن الشركات التى قامت على مضارب الأرز ، وأكدت أن هذه الشركات تكونت برءوس أموال ضخمة تثبت حدوث تحولات اقتصادية كبيرة نحو سيادة النمط الرأسمالى فى استثمار العوائد التى توفرت لدى التجار ، وتحويلها إلى المجال الصناعى الذى انتشر على نطاق واسع ، مما أدى فى النهاية لنشأة العائلات التجارية الرأسمالية ، فعلى سبيل المثال بلغ رأسمال إحدى الشركات التى قامت بين اثنين من عائلة واحدة ١٧٠,١٠٠ نصف فضة[٢]، وشركات أخرى بلغ رأسمالها ٢١٦,٠٠٠ نصف ، وبالنسبة للعوائد التى جناها بعض المستثمرين من خلال صناعة ضرب الأرز ، فقد تبين أن هذه الصناعة

---

(١) محكمة رشيد ، س١٣٧ ، ق ٣٠٢ ، ص٢٠١ ، ٢٠ شوال ١١٤٦ ؛ س١٩١ ، ق١٩٩ ، ص١٨٤ ، (د ت) .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٩ ، ق ٧٨ ، ص ٦٩ ، ١٢ محرم ١١٢١ ؛ س ١٨٠ ، ق ٤٠ ، ص ٤٣ ، ١٠ ذى الحجة ١١٢٤ ؛ س٢٠٩ ، ق٥٦ ، ص٤٥ ، ١٤ صفر١١٤٣ ؛ محكمة رشيد ، س ١٣٧ ، ق ٣٠٢ ، ص ٢٠١ ، ٢٠ شوال ١١٤٦ .

حققت أرباح طائلة للمستثمرين فيها ، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط كميات الأرز الواردة لأحد المضارب ٢٤٠٠ أردب أرز شعير سنوياً لمدة ٦ سنوات متواصلة ، وتم ضرب الأردب فيها بثمن ٣٠ نصف فضة ، بمعنى أن بعض هذه المضارب كانت تحقق أرباح شهرية ٦,٠٠٠ نصف فضة ، وأرباح سنوية تقدر بـ ٧٢,٠٠٠ نصف فضة على مدار ٦ سنوات كاملة [١] .

ويبدو أن الازدهار الكبير الذى شهدته صناعة ضرب الأرز ــ فى غالبية سنوات القرن الثامن عشر (أنظر ملحق ٥) ــ قد شجع بعض العائلات على المشاركة فى استثمار رءوس أموالهم فى شراء مضارب للأرز وإدارتها بمعرفتهم أملاً فى تحقيق مزيد من الأرباح ، وخاصة بمنطقة خط بستان الخطاب التى تعد إحدى المناطق الحيوية التى شهدت نشاطاً متصاعداً فى مجال صناعة ضرب الأرز بدمياط [٢]. وقد قام كبار منتجى الأرز بدور لا يستهان به فى مجال صناعة ضرب الأرز ، حيث قاموا بتكوين شركات وأداروها بمعرفتهم ، والمؤكد أن الأرز الناتج عن إنتاجهم الزراعى كان الأساس الذى نشأ عليه نشاطهم الصناعى ، فضلاً عن محاولتهم جذب جيرانهم من منتجى الأرز لتدعيم نشاطهم الصناعى ، إذاً فالصناعة جذبت بعضاً من فئة منتجى الأرز لاستثمار أموالهم فيها مثلما جذبت الزراعة بعضاً من فئة التجار والصناع لاستثمار أموالهم فيها ، بمعنى أن المجال الصناعى كان مكفولا للجميع لاستثمار أموالهم بحرية تامة[٣].

---

(١) محكمة رشيد ، س١٣٤ ، ق٨٢ ، ص٧١ ، ٨ ذو القعدة ١١٣٩ ؛ س١٣٧ ، ق٣٢ ، ص٢٠١ ؛ ق٥٠٣ ، ص٢٠٣ ، ٢٠ شوال ١١٤٦.

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٨٣، ص٢٠٥ ، ٥ رجب ١١٢٠ ؛ س١٨٠ ، ق٤٠ ، ص٤٣ ، ١٠ ذو الحجة ١١٢٤ ؛ س٢٠٤ ، ق ٢٣ ، ٢٥ ، ٦ صفر ١١٤٢ ؛ س٢٥٣ ، ق٤٠٢ ، ص٢٩٠ ، ٤ شعبان ١١٧٣

(٣) محكمة دمياط ، س١٧٩ ، ق٧٨ ، ص٦٩ ، (د ت) .

أما عن تصفية الشركات على مضارب الأرز ، فإنه غالباً ما يتم تصفيتها نتيجة لوفاة أحد الشركاء فيفضل الورثة تصفية الشركة ، أو لتعرض أحد الشركاء لازمة مالية فيضطر لبيع نصيبه لشريكه [1]. وأحياناً أخرى يتم تصفيتها نتيجة لخلاف بين الشركاء ٠ وفى حالة وجود أكثر من مضرب لشريكين فإنهم ـ غالباً ما ـ يتساومون فيما بينهم بأن يصبح لكل واحد منهم مضربه الخاص به ، وهذا يعنى أن أسباب تصفية شركات صناعة ضرب الأرز تعددت [2] .

هـ ـ إيجار المضارب : ـ

شهدت عملية إيجار مضارب الأرز نشاطاً ملحوظاً ، ويبدو أن عوائد الاستثمار فى هذه الصناعة كانت من أهم الأسباب التى دفعت التجار وغيرهم لاستثمار أموالهم فى عملية الاستئجار. وكان على رأس المستثمرين ـ فى عملية الاستئجار ـ تجار الأرز الذين قاموا بدور نشيط وملحوظ فى هذا المجال ، كما أن بعض كبار تجار الأرز الذين اتسع نشاطهم التجارى فى الأرز حاولوا استثمار جزء من أموالهم فى استئجار مضارب لضرب الأرز الناتج عن نشاطهم التجارى الكبير ، ويعد ذلك محاولة منهم للحد من نفقات صناعة ضرب الأرز ٠ومن ناحية أخرى كان لعلاقات هؤلاء التجار المتميزة بالتجار الآخرين دور كبير فى الترويج لمضاربهم ، حيث زاد ذلك من نشاطها الصناعى ، بمعنى أنها منفعة عادت على مستأجرى المضارب من جميع الأطراف ، وقد نشط تجار الأرز فى هذا المجال بشكل كبير [3]٠

---

(١) محكمة رشيد ، س١٤٤ ، ق٢٦١ ، ص٢٥٢ ، ٢٥ شوال ١١٥١ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٩ ، ق٧٨ ، ص ٦٩ ، (د ت) .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٣٨، ق ٢٢٦ ، ص١٥٣ ، ٥ جماد آخر ١١٤٥ ؛ س ١٩٦ ، ق ٣٠٥ ، ص ١٢٩ ، غرة ذو القعدة ١٢٠٦ ٠

ومن ناحية أخرى قام بعض التجار باستثمار الأموال التى جنوها من خلال نشاطهم الصناعى فى إنشاء مضارب أخرى بهدف تأجيرها فى ظل الإقبال الشديد على عملية الإيجار فى بداية القرن ، ويعد إبراهيم ابن إسماعيل المعروف بالجمال من أبرز تجار الأرز الذين قاموا بنشاط كبير فى مجال إيجار المضارب برشيد ، حيث استثمر أمواله على نطاق واسع فى استئجار مضارب أرز لمدد طويلة بلغت فى بداية الأمر ما يزيد عن ٣١عاماً لأحد المضارب، ويبدوأن العوائد المادية الكبيرة التى جناها من خلال النشاط الصناعى المكثف للمضرب السابق(المستأجر)، دفعته لتحقيق مزيد من الأرباح فى هذا المجال ،فبعد مرور ٤ أعوام على استئجاره للمضرب الأول قام باستئجار مضرب آخر فى منطقة قناة العجمىالتى تعد من المناطق الرئيسية فى صناعة ضرب الأرز برشيد، لقربها من مزارع الأرز ، ومن الجدير بالذكرأن المضرب الأول يقع فى نفس المنطقة، والمؤكد أن ازدهار النشاط الصناعى كان من أهم الأسباب التى جعلته يحرص على طولمدة إيجار المضرب الثانى التى بلغت ٨٣ عاماً[٢].

وقد وكل بعض المستثمرين تجار الأرز فى استئجار بعض المضارب ، حيث مارس تجار الأرز دوراً نشيطاً فى هذا المجال ، وربما كان الداعى لذلك خبرتهم فى هذا المجال ، ومن المحتمل أنهم كانوا يحصلون على فائدة مادية من جراء ذلك ، وتسهيلات عند ضرب أرزهم فى هذه المضارب[٣]،وفى بعض الأحيان كان مستأجر المضرب يقوم بتأجيره لطرف آخر بعد تسلمه ، وهذا يعنى أن ذلك قد حقق له عائد كبير ، فليس من المعقول أن يقوم بتأجيره دون تحقيق مكاسب[٤].

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٢ ، ق ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ١٩ جماد أول ١١١٢ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٨٦ ، ق ٢٠٩ ، ص١٥٧- ١٥٨ ، غرة صفر ١١٩٢ ؛ س١١٧، ق ٢٢٩، ص٦٠ ، ٤شوال ١١٢٧؛ س١٩١، ق٣٧، ص٣٠ ، غرة رجب ١١٩٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س٢٤٠ ، ق١٠٥، ص٧٣ ، ١٩صفر ١١٦٦ .

(٤) محكمة دمياط ، س٢٢١، ق٤٨ ، ص٣٦ ، ١٤رجب ١١٥٢ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٦ ، ق ٣٠٥ ، ص ١٢٩ ، غرة ذو القعدة ١٢٠٦ .

وبطبيعة الحال كان لملتزمى القرى من كبار التجار والعسكر على السواء وخاصة منتجى الأرز دور فى استثمار أموالهم ــ التى جنوها من مناطق التزامهم(عوائد التزامهم) ــ فى استئجار عدد من المضارب بمراكز التجارة بدمياط ورشيد ، وامتلاك عدد آخر وخاصة داخل نطاق التزامهم ، وقد دفع قرب هذه المضارب من مناطق الإنتاج صغار المنتجين لضرب أرزهم فى هذه المضارب . والواقع أن كثير من المنتجين فعلوا ذلك (ضربوا أرزهم عند الملتزمين) فى محاولة منهم لاسترضاء الملتزمين وعدم إثارتهم عليهم أوالتحرش بهم ، مما عاد فى النهاية بفوائد كثيرة على الملتزمين . كما قام كثير من الملتزمين بامتلاك مضارب أخرى فى دمياط ورشيد كنوع من أنواع تعدد الأنشطة الاستثمارية فى الريف والمدينة ، فى محاولة للسيطرة على اقتصاديات هذه الصناعة ، فضلاً عن مشاركتهم التجار على استئجار مضارب فى بعض الأحيان [1].

٦ ــ الأوقاف وصناعة ضرب الأرز : ــ

انتشرت مضارب الأرز الموقوفة بجميع المناطق فى دمياط ، رشيد ،المنصورة ، وهذه المضارب تم تأجير عدد كبير منها للانتفاع بريعها لصالح أوقافها ، وغالباً ما يتم تسديد ريع هذه الأوقاف سنوياً وحسب تعبير الوثائق(*سلخ كل سنة*)أى نهايتها ،ويتم تحديدالمدة بالسنة والشهر واليوم والمبلغ الكلى على مدارالفترة جميعها ،ثم تحديد المبلغ السنوى ،وفى حالة إجراء أعمال صيانة فإنه غالباً مايقتطع ثمنها من الإيجار . وتختلف مدة الإيجارحسب الاتفاق بين ناظرالوقف والمستأجر ،

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ٩٥ ، ص ٣٦ ، غرة رمضان ١١٢٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١٣٠ ، ق ٣١٢ ، ص ٢٢٢ ، غرة شعبان ١١٣٦ ؛ س ١٥١ ، ق ٤٢ ، ١٥ ذو القعدة ١١٥٨ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ٣٠٠ ، ص ٢٢٢ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٣٥٦ ، ص ٢٥٨ ، ١٤ محرم ١١٦٦ .

هذا فى حالة عدم تحديد صاحب الوقف مدة معينة كحد أقصى للإيجار ٠ وفى حالات أخرى كان أصحاب الأوقاف عند وقفهم لها يحددون مدة زمنية محددة لا يتجاوزها الناظر والمستأجر للوقف ،وفى حالة عدم تحديد صاحب الوقف لمدة معينة فإن الأمر يكون متروكاً للناظر والمستأجر فى تحديد المدة وذلك حسب الاتفاق فيما بينهم [1]، وغالباً ما كانت أجرة مضارب الأرز تتم نقداً لجهة الوقف ، وفى بعض الحالات الأخرى نقداً بالإضافة إلى إيجار عينى متمثل فى أرز أبيض ، فعلى سبيل المثال (*تم استئجار مضرب بخط الحطاب لمدة ٦سنوات بثمن ١٢ اشريفى زنجرلى ــ أى ما يعادل ٢٣٢٠ انصف فضة ــ بالإضافة إلى ٢ أردب أرز أبيض فى المدة المذكورة*) .

وفى مثل هذه الحالة فإن ناظر الوقف يتعهد بإجراء أعمال الصيانة لجميع محتويات المضرب من آلات ، بالإضافة لترميم جدران مبنى المضرب إذا استدعت الضرورة ذلك ، ويتعهد الطرفان ــ المؤجر والمستأجر ــ بأداء ما عليهما من التزامات وواجبات [2] .

وقد وصلت بعض حالات تأجير المضارب من الأوقاف إلى ٩٠ سنة ، وفى بعض الحالات الأخرى ٩٩ سنة كحد أقصى ، مما يدل على وجود حالات تأجير مضارب أرز مدداً طويلة الأجل [3] .

وفى بعض الأحيان يتم تقسيم الوقف الموقوف به مضارب أرز إلى حصص كل حصة عليها ناظر ، وغالباً ما تكون الحصة من نصيب الناظر المعين عليها (هذا فى حالة عدم تعيين أسرة الواقف لناظر

---

(١) محكمة رشيد ، س ١١٧ ، ق٤٠٢ ، ص٣٠٢ ، غرة محرم ١١٢٦ ؛ س ١٤٦ ، ق ١٣٤ ، ص ١٥١ ، ١٥ جماد أول ١١٥٣ ؛ محكمة دمياط ، س٢٤١ ، ق١٩٩، ص١١٢ ، ١٠ صفر ١١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٣١، ق٦٠١، ص٤٥١ ، ١٩شوال ١١٥٩ .

(٣) محكمة رشيد ، س١٣٠ ، ق٥٧ ، ص٤٢ ، ١٠صفر ١١٣٦ ؛ س ١٥٦ ، ق ٣٥ ،ص ٣٨ ، ٧ رجب ١١٦٤٠

من خارجها) ، وكل ناظر يؤجر حصته حسب الاتفاق بينه وبين المستأجر ، وليس من حق النظار الآخرين التدخل فى ذلك ، وعلى الرغم من ذلك كانت تحدث بعض الخلافات بين النظار نتيجة لتلاصق بنيان الوقف [١] . وعلى العادة كان لتجار الأرز نصيب الأسد فى استئجار مضارب من الأوقاف ، ومن أشهر هؤلاء التجار التاجر الشهير إبراهيم بن إسماعيل المعروف بالجمال الذى قام باستئجار بعض مضارب الأرز الخاصة بالأوقاف الموجودة فى منطقة شمال رشيد [٢] .

وقد لعبت صلة القرابة دوراً كبيراً فى عملية إيجار مضارب الأرز التابعة للأوقاف ، حيث فضل بعض النظار ــ على هذه المضارب ــ تأجيرها لأقاربهم ، وقد بدأت هذه العملية فى بداية الأمر على شكل تعاملات وعلاقات محدودة ثم ما لبثت أن تطورت هذه المعاملات ، ويبدو أن كثرة هذه المعاملات وتشبعها فى مختلف الاتجاهات على المضارب نتج عنها كثير من الخلافات فيما بينهم على إيجار هذه المضارب ، كما أن التباطؤ فى دفع إيجار هذه المضارب كان السبب الرئيسى للخلافات ، حيث وصلت فى بعض الحالات إلى ١٣ سنة ، وبلغ ثمن إيجارها ٢٦,٠٠٠ نصف فضة لم يتم دفعها لناظر الوقف ، مما نتج عنه تأخير عملية صيانة الوقف لاعتماده اعتماداً كلياً على إيجار هذا المضرب [٣] .

استبدال مضارب الأرز من الأوقاف : ــ

الاستبدال هو أن تبدل العين الموقوفة بعقار آخر أو بمبلغ من المال ، ويتم ضم ذلك إلى

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٢ ، ق٢٧٠ ، ص ٢٣٣ ، ١٧ جماد أول ١١١٢ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٩٢ ، ق١٣٨ ، ص١٠٨-١٠٩ ، غرة محرم ١١٩٨ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٧٩ ، ق٩١ ، ص٧٩ ، ١٧ ذو القعدة ١١٢٣ .

جملة الموقوفات ، مع خروج العين الموقوفة من دائرة الوقف لصالح الطرف الآخـر ، وهـو أحـد أساليب الانتفاع الاقتصادى بالأوقاف ، والهدف منه محاولة الحفاظ على الحالة المعمارية للأوقاف ، فمع الإهمال فى عمليات الصيانة وصل الحال ببعض الأوقاف إلى عدم الانتفاع بها ، ولـذلك كـان الاستبدال هو أفضل الطرق ، والمعتاد في أمور الاستبدال أن يرفع ناظر الوقف للقاضى عرض حـال يصف فيه الحالة المتردية التي وصل إليها الوقف والمنفعة التى تعود من الاستبدال ، ويتم معاينـة ذلك من قبل القضاء [1] ، وغالباً ما يتم استبدال مضارب الأرز الموقوفة بأموال ، فعلى سبيل المثال (تم استبدال مضرب بخط مسطاح البساطى بثمن ٣٢٠ ريال بطاقة بما فى ذلك ٥ ريال استظهار لجهة الوقف)[2] . وقد وصل مبلغ الاستبدال فى بعض الحالات الأخرى إلى ٥٢٠ ريال بطاقة منها ٦٠ ريال استظهار (تبرع) لجهة الوقف مسلمة بيد الناظر ، أى أن القيمة الحقيقية للاستبدال ٤٦٠ ريال ٠

والحقيقة أن الاستبدال يعد نوع من أنواع التحايل من قبل بعض النظار لبيع عقارات الأوقاف ،ولا يمكن الإنكار بأن الفائدة تعود على الطرفين ، ولكن الفائدة الأكبر تعود على المشترى ،فلا يعقل أن يقوم المشترى بهدر أمواله فى شراء عقار ، إلا إذا كان يدرك جيداً مدى حجم الفائدة التى ستعود عليه من هذا الاستبدال ، وربما كانت تحدث مساومات بين النظار على الأوقاف والمستبدلين ،والدليل على ذلك السعر المرتفع للمضرب السابق الذكر ، فليس من المنطقى أن يكون هذا المضرب متهـدم ويباع بهذا السعر ، كما أنه فى حالة المضارب الخربة يتم ذكر أنها خربة وبحالة سيئة ، وهذا لم يتم ذكره عند عملية الاستبدال[3].

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد عفيفى : مرجع سابق ، ص١٧٤-١٨١ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٦٧ ، ق٨٥ ، ص٦٠ ، ٢٠ جماد أول ١١٨٥ ؛ ق٢٠ ، ص١٠ ، ١٣ صفر ١١٨٦ ٠

(٣) محكمة الدقهلية ، س١٥ ، ق بدون رقم ، ص ٨٨ ، ١٨ شوال ١١١٣ ؛ س٣٧ ، ق١٦٣ ، ص١٠٤ ، ٨ ذى الحجة ١١٧٢ ؛ محكمة دمياط ، س ١٩٧ ، ق ٢٨ ، ص ١٩ ، ١٢ محرم ١١٣٥ ٠

وقد كان بعض الواقفين يدركون جيداً هذه المساومات ، ولذلك حرص كثير منهم عند وقف مضارب الأرز أن يضعوا شروطاً معينة يلتزم بها النظار ، منها على سبيل المثال عدم هبة الوقف أو استبداله ، وحسب تعبير الوثائق(*بأن الوقف لا يوهب ولا يستبدل*) ، وذلك فى محاولة منهم لمنع استبدال عقاراتهم الموقوفة (المضارب) حتى ولو كانت خربة تماماً [1] .

٧ ـــ الأضرار والمخاطر الناتجة عن صناعة ضرب الأرز: ـــ

انطلاقاً من أنه لا فائدة بدون أضرار وأن ما يفيد فئة قليلة يمكن أن يضر فئة كثيرة ، فقد نتج عن صناعة ضرب الأرز كثير من الأضرار التى أثرت على كثير من المنشآت المحيطة بها والعاملين فيها ، فضلاً عن أحداث السرقة بأشكالها المتعددة التى انتشرت فى المضارب .

أ ـــ الأضرار على المناطق السكنية: ـــ

نتج عن صناعة ضرب الأرز أثار سلبية متعددة ، منها الضوضاء العالية التى أزعجت المقيمين بالمناطق السكنية المحيطة بالمضارب ، حيث جعلتهم فى حالة فزع دائم ليلاً ونهاراً .

ومن ناحية أخرى كان لمجاورة بعض المنازل للمضارب أضرار بالغة الخطورة على المنازل الملاصقة للمضارب ، وبعبارة أخرى المنازل الملاصقة لغرفة الآلات ، حيث نتج عن ذلك أضرار مادية جسيمة ، تمثلت فى انشقاق جدران المنازل ، وأحياناً أخرى تهدم جدران بأكملها ، مما تسبب فى حدوث نزاعات كثيرة بين أصحاب المضارب والمنازل ، ونتيجة لهذه الأضرار والنزاعات التى تحدث حرص كثير من الأهالى المجاورين للمضارب ـــ فى حالة إنشاء أصحابها لها ـــ على عدم ملاصقة جدران مضاربهم لجدران المنازل لتفادى هذه الأضرار .

---

(١) محكمة الدقهلية ، س١٥ ، ق بدون رقم ، ص ٨٨ ، ١٨ شوال ١١١٣ ؛ محكمة دمياط ، س ١٩٧ ، ق ٢٨ ، ص ١٩ ، ١٢محرم١١٣٥؛ محكمة رشيد ، س١٥١، ق٢٠ ، ص١٥، ١١ ذو القعدة ١١٥٨ .

وفى حالة ملاصقة أحد المنازل لمضرب فإنه ينتج عن ذلك كثير من الصراعات والنزاعات التى لا حصر لها . ويبدو أن غالبية هذه الصراعات كان يتسبب فيها أصحاب المنازل ، حيث تكون المضارب منشأه قبل المنازل ثم يقوم أصحاب المنازل بإنشاء منازلهم ملاصقة للمضارب. وعلى النقيض تماماً فإنه فى حالة وجود المنازل قبل إنشاء المضارب فإن أصحاب المنازل لا يسمحوا ـ بأى حال من الأحوال ـ بإنشاء المضارب بجانبهم ، ويبذلوا قصارى جهدهم لوضع العراقيل فى طريق أصحاب المضارب ، فى محاولة منهم لمنع إنشاءها ، فعلى سبيل المثال (*أدعى أخوين على صاحب مضرب بأنه إنشاء المضرب ملاصق لمنزلهم وأن المضرب خلخل حائط المكان الملاصق له... ، فذكر صاحب المضرب بأنه لم ينشأ المضرب حديثاً ، وأنه موجود قبل شرائهم للمكان بثلاث سنوات ، وأن المضرب لم يحدث منه ضرر ولا تسبب فى تخلخل الحائط ، والتمس الأخوين الكشف على الجدران بسبب تخبيط لأطنان المضرب ، فدل الكشف على أن الجدران ملاصقة لبعضها ، ولكن آلات المضرب بعيدة عن حائط المكان ، ولا يوجد أى تخلخل للحائط ، وتم منع المدعين من معارضة المدعى عليه*) . ويبدو أن المشاكل التى نشأت بين أصحاب المنازل والمضارب لم يكن لها وجود حقيقى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لأن غالبية المضارب كانت تتواجد على أطراف المدن وخاصة دمياط ، ومع ازدياد حجم المدن(التنمية الحضرية)فى القرن الثامن عشر نتيجة للزيادة النسبية فى عدد السكان ، بدأ الزحف العمرانى يطغى على هذه المضارب ، مما أدى فى النهاية إلى ظهور المشاكل بكثرة بين أصحاب المضارب والمنازل فى القرن الثامن عشر[1].

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٧ ، ق٥٤ ، ص٤٨ ، ١٦ ذو القعدة ١١١٤ ؛ س ٢٣٠ ، ق ١٨٢ ، ص ١٣٣ ، ١٢ جماد آخر ١١٥٨ .

ومن ناحية أخرى حاول البعض استثمار أموالهم بإنشاء مضارب فى مساكنهم القديمة (أى بتحويلها لمضارب) ، والمؤكد أن الدافع الحقيقى لذلك متمثل فى الضغوط المتزايدة على المضارب ، ومحاولة البعض استثمار أموالهم فى صناعة يعرفون أن الإقبال يتزايد عليها ، وهذه الحالات قوبلت ببعض المعارضة فى البداية من قبل الجيران ، وتم التغاضى عنها بسبب وجود بعض الشوارع الفاصلة بين المضارب المستحدثة ومنازل الجيران التى تحد من الأضرار المباشرة ، ويبدو من خلال الوثائق أن الأسباب التى دفعت البعض إلى المعارضة ليست بسبب الأضرار التي تصيب المبانى ، حيث أن عمليات الكشف من قبل القضاء لم تُثبت حدوث أى أضرار للمنشآت السكنية ، والمؤكد أن السبب الحقيقى للمعارضة يكمن فى الضوضاء الناتجة عن آلات المضارب ، وتضايف الأهالى من مخلفات القوى المحركة لآلات المضارب وما ينبعث عن هذه المخلفات من روائح كريهة ، بالإضافة للإزعاج الذى يحدثه شيالين الأرز أثناء إجراء عملهم فى المضارب ، ونتيجة لذلك كانت المعارضة قوية[(١)] .

ومن الطبيعى عند نقل صاحب المضرب للآلات المحركة من مكان لآخر وجب عليه استئذان جيرانه ، وخصوصاً الجيران التى ستنقل الآلات بجانبهم ، حيث أن ذلك غالباً ما يؤذيهم ، هذا بالنسبة للمضارب التى فى داخل المدن والمناطق المتكدسة سكانياً ، أما المضارب التى على أطراف المدينة والمناطق الزراعية فلا يحدث شيئ من هذا القبيل لبعدها عن المناطق السكنية[(٢)] .

---

(١) محكمة دمياط ، س٢٣٠ ، ق١٨٢ ، ص١٣٣ ، ٢ جماد آخر ١١٥٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٢١ ، ق٥١ ، ص٤٢ ، ١٠ جماد آخر ١١٥٢ ؛ س ٢٢٥ ، ق ٧٧ ، ص ٦٢ ، ١٤ محرم ١١٥٥؛ س ٢٦٢ ، ق ٣٨٨ ، ص ٢٦٢ ، ٢٠ ربيع أول ١١٨٠ ؛ س ٢٦٦ ، ق ١٧٣ ، ص ١١٨ ، أواخر رمضان ١١٨٣ .

ب ـــ الأضرار على العاملين بالمضارب : ـــ

كان الطلب على عمال المضارب يتزايد بشكل كبير طوال العام ما عدا شهرى إبريل وأكتوبر وهما موسم زراعة وحصاد الأرز ، وهذه الفترة تمثل الكساد الحقيقى لنشاط مضارب الأرز ، فضلاً عن أنها الفترة التى تتم فيها صيانة المضارب ، ونتيجة لذلك حاول كثير من عمال المضارب إيجاد عمل فى هذه الفترة فتوجهوا إلى العمل فى زراعة وحصاد الأرز . أما الفترة الباقية من العام فقد عملوا بالمضارب ، وقد جذبت هذه الصناعة الرائجة عمال من خارجها للعمل فيها ، وعلى الرغم من أن الوثائق لم تمد بمعلومات عن أجور العمال العاملين بها ، إلا أن الإقبال عليها يؤكد ارتفاع قيمة العوائد المادية الناتجة عن العمل بها مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى .

والمؤكد أن العمل فى مضارب الأرز بدمياط ورشيد والمنصورة قلل بشكل كبير هجرة العمال من أهالى هذه المناطق للقاهرة ، ومن ثم توفرت القوى العاملة اللازمة للعمل بالمضارب واستقرت فى موطنها الأصلى . وعلى الرغم من هذا النشاط الإيجابى ، إلا أن هذه الصناعة نتج عنها أثار سلبية متعددة على العاملين فيها ، مثلها مثل بقية الصناعات فى مختلف العصور .

وقد تنوعت المخاطر التى تعرض لها العاملون بالمضارب والتى كان لها أثاراً سيئة عليهم ، لأنها غالباً ما تودى بحياتهم ، ومنها على سبيل المثال سقوط سقف أحد المضارب ، حيث أن أصحاب المضارب فى أحوال كثيرة يستخدمونه لتجفيف الأرز من الرطوبة بكميات كبيرة ، مما يؤدى إلى سقوطه على العمال والمنتجين(الزراعيين) والتجار الذين يرغبون فى ضرب الأرز ، بالإضافة لإحداث أضرار مادية جسمية للآلات والقوى المحركة للمضارب . ومن ناحية أخرى كان لإهمال بعض أصحاب المضارب بعمليات الصيانة اللازمة لجدران وأسقف المضارب أثار سيئة على حياة

بعض العمال المقيمين بالمضارب ،الذين غالباً ما اضطرت ظروف بعضهم المعيشية السيئة الإقامة فى المضارب ، بالإضافة لأن معظم مساكنهم وأماكن استراحاتهم فى المضارب كانت غالبيتها تقام تحت سقف القاعة المعد لتجفيف الأرز وليس فى الساحات ، وخاصة فى حالة المضارب التى بداخل المدن ، أو بعبارة أخرى المحصورة داخل المناطق السكنية (وقد سبق توضيح سبب ذلك) .

وكان لضغوط العمل المكثف فى بعض المضارب لا يتيح متسعاً من الوقت لإجراء أعمال الصيانة ، فينعكس ذلك بمردود سيئ على المضارب عامة والعاملين بها خاصة ، بالإضافة للمنتجين والتجار الذين يريدون ضرب الأرز . وقد نتج عن ذلك تعرض كثير من العمال لإصابات خطيرة بل والموت فى أحيان أخرى ، فعلى سبيل المثال (*حضر عطا بن عبد الله الشهابى وأنهى لمولانا أنه ساكن بمضرب معد لضرب الأرز بخط الشهابية ظاهر الثغر ، وأنه كان نائماً بالمضرب هو وجماعه من الفلاحين العوادة الذين يتعاطون ضرب الأرز فسقط عليهم السقف فأصاب رجل يدعى عبده العواد فمات بسبب ذلك*)[1]. ولم يتوقف الأمر عند ذلك ،حيث كان لآلات المضارب دوراً أكثر فاعليه فى موت كثير من العمال العاملين بالمضارب ، فنتيجة طبيعية لضغوط العمل المتزايد والمستمر على المضارب ــ فى سنوات زيادة الإنتاج ــ حرص كثير من أصاحبها على تشغيلها ليلاً ونهاراً ، مما زاد من أعباء العمال الذين تعرض كثير منهم للموت لعدة أسباب ، منها مثلاً حدوث سهو أو بطئ فى الحركة عند رد العامل للأرز الذى يبعد عن الآلات ، بالإضافة لضعف الإضاءة أثناء العمل الليلى ، مما تسبب فى موت بعض العمال . وعلى سبيل المثال (*حضرمحمد بن يوسف الدمنهورى المعلم بمضرب إسماعيل بن عمر نبايل ، وأخبر مولانا أنه كان بسطح المضرب لأجل حراسة الأرزالشعير الذى به ،*

---

(١) محكمة دمياط ، س١٨٧ ، ق٣٧٠ ، ص٢٨٨ ، ١٤ محرم ١١٣٠ .

وكان ولده عبد العاطى الشاب فى الوقت المذكور يرد أرزاً تحت لأطنان المضرب فأصاب ولده لاطنة قوية برأسه علو قفاه فمات لوقته بقضاء الله ، وأنه ليس له دعوة على أحد ولا طلب)[1].

ويبدو من المنطقى تماماً القول بأن الأجور العالية لعمال المضارب وظروفهم المعيشية السيئة كانت من أهم العوامل الرئيسية التى دفعتهم للعمل فى مضارب الأرز رغم معرفتهم مخاطر العمل بها ، كما أن العمال كانوا يدكون جيداً أن أصحاب المضارب سوف يزيدون من أجورهم نتيجة لضغوط العمل لديهم ، بالإضافة لشدة احتياجهم للعمال لتغطية العمل المتكدس عليهم ، كما أن أصحاب المضارب من ناحيتهم حاولوا جذب العمال إليهم،ووفروا لهم سبل الراحة لضمان استمرارهم فى العمل ، فقاموا بإعداد الطعام للعاملين بالمضارب دون مقابل ، بالإضافة لتوفير المساكن اللازمة لإقامة العمال بالمضارب على نفقتهم الخاصة ، ونتيجة لذلك استمر العمال فى العمل بالمضارب رغم الظروف القاسية التى تعرض لها بعضهم ، بالإضافة للأخطار التى أودت بحياة بعضهم الآخر .

ومن ناحية أخرى فإن بعض أصحاب المضارب مارسوا بعض أنواع الضغوط والمغريات المادية على العمال لعدم الإدلاء بالسبب الحقيقى لموت زملائهم ، ليقولوا عند استجوابهم(*أنه مات بقضاء الله وقدره*) ، بل وربما يمارسون ضغوطهم أو مغرياتهم المادية أيضاً على أهل المتوفى ، وذلك خوفاً من تعرضهم للمسئولية القانونية ، فيضطر الوالد للقول بأن ابنه (*مات بقضاء الله وقدره ،وأنه لا يستحق قبل أحد من خلق الله بسبب وفاة ابنه شيئ*)[2] .

---

(١) محكمة دمياط ، س٢١٠ ، ق٧٠ ، ص٥٤ ، ١١ صفر ١١٤٣ ؛ س٢٣٩ ، ق١٧٥ ، ص١١١ ، غاية محرم ١١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٦٧ ، ق١٤٦ ، ص١٢٥ ، ١٤ ربيع أول ١١١٤ ؛ محكمة رشيد ، س١٩٤ ، ق٨١٠ ، ص٣٦٠ ، ٢١ ذى الحجة ١٢٠٠ .

ولم يسلم العمال من ألاعيب بعض أصحاب المضارب ، حيث قاموا باستغلالهم أسوأ أنواع الاستغلال عن طريق تشغيلهم أوقات إضافية دون مقابل ، بل وصل الأمر لدرجة تشغيلهم مدداً طويلة وتجاهلهم بعدم إعطائهم أجورهم ، بل ونهب هذه الأجور ظلماً وعدواناً بغير وجه حق [1] .

جـ ـ مخاطر سرقة الأرز من المضارب : ـ

مثلت مضارب الأرز صيداً ثميناً لأعمال اللصوص ، نظراً لتكدس كميات كبيرة من الأرز ، وبصفة خاصة عقب حصاد المحصول مباشرةً .

وقد تعددت أشكال هذه السرقات فمنها مثلاً السرقة بمعرفة عمال المضارب ،والسرقة بمعرفة اللصوص ، وبمعرفة أصحاب المضارب أنفسهم . وقد وصل حد السرقات من النوع الأول إلى ما يزيد عن ١٥ ضريبة أرز ، ويبدو أن كمية الأرز فى مثل هذه الحالة كانت ضخمة ، والدليل على ذلك أن صاحب المضرب لم يعرف كمية الأرز أثناء دخولها المضرب ، مما هيأ الفرصة المناسبة لأحد العمال الذى قام على الفور بسرقة مفتاح القاعة المعدة لتخزين الأرز وسرق الكمية المذكورة [2] .

والجدير بالذكر أن سرقة العمال لم تتوقف عند حد سرقة الأرز فقط من المضارب العاملين بها ، بل امتدت أيديهم إلى سرقة أغذية القوى المحركة للآلات من ثيران وغيرها لاستخدامها كغذاء للثروة الحيوانية الخاصة بهؤلاء العمال بمنازلهم ، مما يؤكد أن عوائد العمل فى صناعة ضرب الأرز كانت كبيرة ، والدليل على ذلك أنها أهلت لبعض العمال امتلاك ثروة حيوانية خاصة بهم [3] .

---

(١) محكمة رشيد ، س١١٤ ، ق٩٤ ، ص٦٢ ، ١٠ رجب ١١٢٤ ؛ س١٧١ ، ق٢٣٥ ، ص٢٥٦ ، أواسط صفر ١١٧٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٥٦ ، ق١٩٤ ، ص١٣٧ ، ١٣ شوال ١١٧٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س٢١٠ ، ق٧٠ ، ص٥٤ ، ١١ صفر ١١٤٣ .

أما عن سرقات اللصوص فإنها تزداد وتنتشر أثناء تكدس الأرز لضربه بالمضارب ، وخاصة عقب موسم الحصاد مباشرة ، وينتج عن هذه الأعمال تخريب لبعض المضارب وكسر أبوابها ، وخصوصاً أبواب القاعات المخزن بها الأرز ، وقد بلغت حالات السرقة فى إحدى هذه المرات أكثر من ٥٣ ضريبة أرز شعير ، وسرقة بهذا الحجم تؤكد وجود جماعات قوية ومنظمة من اللصوص نفذت عملية السطو فى وقت قصير (١).

وفى بعض الأحيان يتغاضى اللصوص عن كسر الأبواب ويقومون بنقب حائط أحد المضارب بآلات حادة ، وخصوصاً الجدران التى تتواجد بها نقاط ضعف ، وخاصة الجدران القديمة والمهملة فى عمليات الترميم . وعلى الفور يقوم اللصوص بنقب هذه الجدران ويستولوا على ما بالمضرب من كميات الأرز ، التى وصلت فى بعض الأحيان إلى العشرات من ضرائب الأرز المعد للضرب ، وقد تم القبض على اللصوص المنفذين لأحد هذه الحالات واعترفوا بما سرقوه (٢) .

كما كان لبعض أصحاب المضارب دور فى بعض حالات السرقة ، وهذه الحالات كانت تتم بطريقة غير ملحوظة أى بكميات صغيرة جداً لا يلاحظها أصحاب الأرز فلا تتجاوز هذه الكميات بضع كيلات ، وقد تم كشف بعضها واعترف أصحاب المضارب بذلك وتعهدوا بتعويض أصحاب الأرز .

ومثل هذه الحالات حدت من نشاط أصحاب المضارب ، نتيجة لتداول هذه الأحداث بين

---

(١) محكمة دمياط ، س١٨٧ ، ق٤٥١ ، ص٣٥٢ ، (د ت) .

(٢) محكمة رشيد ، س١٣٢ ، ق٧٤ ، ص٥٣ ، ١٦ رجب ١١٣٧ ؛ محكمة دمياط ، س٢٦٣ ، ق٣٠٥ ، ص ٢٠٩ ، ٨ صفر ١١٨١ .

المنتجين والتجار[١] . وبالإضافة لما سبق ، فقد طمع بعض أصحاب المضارب فى أرز التجار أثناء ضربه لهم ، مما تسبب فى كثير من المشاكل بين أصحاب المضارب والتجار [٢].

وقد وصلت بعض هذه الحالات إلى طمع صاحب مضرب فى ٦ ضرائب أرز شعير[٣]، وحالات أخرى ٤ إردب أرز ، بمعنى أن سرقة الأرز بالمضارب انتشرت على كافة المستويات . وحقيقة الأمر أن هذه الأحداث لم تكن على نطاق كبير ، حيث أن أصحاب المضارب كان لديهم وعى كامل بالتعامل مع المنتجين والتجار ، لأن مثل هذه الأحداث تؤثر على سيرة أصحاب المضارب ، كما أنها ــ بطبيعة الحال ــ تؤثر على نشاط مضاربهم أيضاً ، وتجعل المنتجين والتجار يحجمون عن التعامل مع مثل هذه المضارب المشبوهة [٤] .

ويمكن القول بأن وجود حالات من السرقة المنظمة من قبل اللصوص لا تعد دليلاً على القول بأن المضارب كانت ضرباً من الفوضى ، حيث أديرت جميع المنشآت السكنية والصناعية وغيرها من خلال نظام أمنى مُحكم، مقابل رسوم محددة يدفعها المنتفعون بهذا النظام بصفة أسبوعية أو شهرية ،

---

(١) محكمة رشيد ، س١١٨ ، ق٢٦٨ ، ص١٩٠، ١٤ جماد أول ١١٢٨ ؛ س١٨٩ ، ق١٩٤ ، ص١٧٥ ، ١٦ جماد ثانى ١١٩٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س١١٨ ، ق٢٦٨ ، ص١٩٠ ، ١٤ جماد أول ١١٢٨ ؛ س١٨٩ ، ق١٩٤ ، ص١٧٥ ، ١٦ جماد ثانى ١١٩٤ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٨٦ ، ق٢٢٢، ص١٤٩ ، ٤ جماد أول ١١٢٨ .

(٤) محكمة رشيد ، س١٨٩ ، ق١٩٤ ، ص١٧٥ ، ١٦ جماد ثانى ١١٩٤ .

ويتم تعويض أصحابها عما يسرق منها ، هذا بالنسبة للأمن خارج المضارب [1] .

أما بالنسبة للأمن داخل المضارب ، فقد قام أصحاب المضارب بوضع أفراد حراسه ، ارتبط عددهم فى المقام الأول بحجم المضرب ونشاطه ، ففى حالة المضارب الصغيرة الحجم يكتفى أصحابها بحارس واحد ، أما فى حالة المضارب الكبيرة فإنه بطبيعة الحال يزداد عدد الحراس .

ومن خلال ذلك يمكن القول بأنه وجدت حراسات قوية ومنظمة لحراسة المضارب بجميع محتوياتها من آلات وقوى محركة ، بالإضافة لأرز المنتجين والتجار ، حيث تقدر هذه المحتويات بمئات الآلاف من الأنصاف ، كما أنه لا يعقل التضحية بهذه المحتويات مقابل إجراءات أمنية بسيطة [2] .

ومما سبق يتضح أنه وجدت صله وثيقة بين صناعة ضرب الأرز مناطق زراعته فكلاهما نشأت فى مناطق واحدة ، وقد نتج عن التوسع الذى شهدته زراعة الأرز توسع فى إنشاء المضارب بشكل يوازى التوسع فى الزراعة ، بالإضافة لتوسيع حجم المضارب الصغيرة فى محاولة لرفع كفاءتها الإنتاجية ، لمواجهة الكثافة الإنتاجية الكبيرة المتكدسة عليها ، كما دفعت ضغوط العمل المكثف على بعض المضارب المنحصرة داخل نطاق المدن إلى الاعتداء على المنشآت العسكرية والمقابر واقتطاع أجزاء منها واستغلالها فى توسيع حجم المضارب .

---

(١) عبد الحميد سليمان : نظام إدارة الأمن فى مصر العثمانية ؛ أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثماني (١٥١٧ – ١٧٩٨ م) ، إشراف رءوف عباس ، دانيال كريسيليوس ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٦٥-٦٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢١٠ ، ق٧٠ ، ص٥٤ ، ١١ صفر ١١٤٣ ؛ س٢٣٩ ، ق١٧٥ ، ص١١١ ، غاية محرم١١٦٧ .

وقد فرضت ضغوط العمل فى المضارب إجراء صيانة دوريه للمضارب ، وخاصة قبل إجراء عملية الحصاد مباشرة لاستقبال إنتاج العام الجديد . ولم تكن صناعة ضرب الأرز حكراً على أحد ، بل أن المجال كان مكفولاً للجميع من العلماء والمهنيين وغيرهم الذين كونوا رءوس أموال ضخمة من خلال نشاطهم المهنى ، مما أتاح لهم استثمار أموالهم فى صناعة ضرب الأرز بشكل مكثف . ومن ناحية أخرى وجودت بعض العائلات التى جذبتها عوائد الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز فاستثمرت أموالها فيها ، مثل عائلة عوض وشولح .

وشهد الاستثمار فى صناعة ضرب الأرز أنماطاً مختلفة شملت التملك والإيجار والمشاركات والمبايعات لمضارب الأرز .

وقد نتج عن عملية التوسع في إنشاء المضارب نتائج ايجابية تمثلت في زيادة أعداد العمال والشيالين العاملين بالمضارب وزيادة أجورهم ، مما جذب عمال من خارجها للعمل فيها نتيجة لزيادة هذه الأجور . ورغم أن صناعة ضرب الأرز حققت أرباح طائلة لجميع المستثمرين فيها على كافة المستويات بالإضافة للعاملين فى المضارب ، إلا أن آثارها السيئة على الأفراد والجماعات لم تكن لها حدود ، مثلها مثل بقية الصناعات فى مختلف العصور .